



This document has been provided by the International Center for Not-for-Profit Law (ICNL).

ICNL is the leading source for information on the legal environment for civil society and public participation. Since 1992, ICNL has served as a resource to civil society leaders, government officials, and the donor community in over 90 countries.

Visit ICNL's **Online Library** at
<http://www.icnl.org/knowledge/library/index.php>
for further resources and research from countries all over the world.

Disclaimers

Content. The information provided herein is for general informational and educational purposes only. It is not intended and should not be construed to constitute legal advice. The information contained herein may not be applicable in all situations and may not, after the date of its presentation, even reflect the most current authority. Nothing contained herein should be relied or acted upon without the benefit of legal advice based upon the particular facts and circumstances presented, and nothing herein should be construed otherwise.

Translations. Translations by ICNL of any materials into other languages are intended solely as a convenience. Translation accuracy is not guaranteed nor implied. If any questions arise related to the accuracy of a translation, please refer to the original language official version of the document. Any discrepancies or differences created in the translation are not binding and have no legal effect for compliance or enforcement purposes.

Warranty and Limitation of Liability. Although ICNL uses reasonable efforts to include accurate and up-to-date information herein, ICNL makes no warranties or representations of any kind as to its accuracy, currency or completeness. You agree that access to and use of this document and the content thereof is at your own risk. ICNL disclaims all warranties of any kind, express or implied. Neither ICNL nor any party involved in creating, producing or delivering this document shall be liable for any damages whatsoever arising out of access to, use of or inability to use this document, or any errors or omissions in the content thereof.

مكتب التواصل كأداة للتعاون الناجح بين المنظمات الغير الحكومية والحكومة

نظرة عامة عن تجارب البلدان الأوروبية الوسطى والشرقية ودول البلطيق.¹

بقلم ماريا جيراسيموفا²

ملخص:

في بلدان عديدة، أعرب المسؤولون الحكوميون عن اهتمامهم لإنشاء مكاتب اتصال للمنظمات الغير الحكومية، وللقيام بذلك التعاون مع قطاع المجتمع المدني. وهذا المقال، هو جزء من مشروع بحث حول الشراكات بين المنظمات الغير حكومية والحكومة، يقوم بتحليل التجارب مع مكاتب التواصل في عشرة بلدان في دول أوروبا الشرقية والوسطى ودول البلطيق: بولندا، جمهورية التشيك، المجر، سلوفاكيا، سلوفينيا، رومانيا، إستونيا، ليثوانيا، ولاتفيا. ويقوم المقال بفحص المزايا الرئيسية لمكاتب التواصل في تلك البلدان، بما في ذلك أسباب إنشائها، وسائل تأسيسها، المدخل من المنظمات الغير حكومية في العملية، هيكل وتنظيم المكاتب، التطور بمرور الوقت بالنسبة للتفاعل بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية، والتحديات الرئيسية والفرص التي تواجهها المكاتب في تعزيز التعاون بين المنظمات الغير حكومية والحكومة.

ويعكس المقال النتائج التي تم التوصل إليها من أحد المسوح التي تمت في ربيع 2004. كما قام المسؤولون الحكوميون وممثلو المنظمات الغير حكومية بتبادل خبراتهم في التعاون ما بين المنظمات الغير حكومية والحكومة وكذلك في إنشاء مكاتب التواصل. وقد تم تكملة المسح بمقابلات متابعة وبحث إضافي.

وقد كشف المسح التالي:

- التنظيم: مكاتب التواصل في المنطقة يقع في أربعة نماذج متميزة:
- في خمس من عشرة بلدان تم اختبارها (بولندا، كرواتيا، سلوفانيا، جمهورية التشيك، وسلوفاكيا)، وظائف مكتب الاتصال للمنظمة الغير حكومية تم تنفيذها من قبل وحدة بيروقراطية وجهاز استشاري واسع التمثيل، اللذان يعملان

- إدارة التحليل المؤسسي والعلاقات مع البيئة المرتبطة في رومانيا وإدارة العلاقات المدنية في المجر، الوحدات الحكومية، يمثلان نموذجاً ثانياً. وتشرف هذه المكاتب على التعاون بين المنظمات الغير حكومية والحكومة بمفردها، دون الجهاز الاستشاري.
- في لاتفيا وأستونيا، تدير الإدارات الحالية وظائف الاتصال بين المنظمات الغير حكومية والحكومة إضافة إلى مسؤولياتها الأخرى، التي تشمل على دمج المجتمع، الحكومة المحلية، والإدارة الإقليمية.
- وأخيراً، لا تملك ليثوانيا مكتب اتصال مركزي للمنظمة الغير الحكومية واحد. وبدلاً من ذلك، العديد من الإدارات الحكومية مسئولة عن التنسيق مع المنظمات الغير الحكومية في مناطق صلاحياتها.
- الأغراض: في جميع البلدان التي خضعت للدراسة، اشتملت مهام المكاتب على مزيد من الديمقراطية وتعزيز العلاقات بين المجتمع المدني والحكومة. كما أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كان قوة دافعة إضافية وراء إنشاء المكاتب في سلوفانيا ولاتفيا. ففي استونيا وكرواتيا، احتوت مهام المكاتب على تنفيذ اتفاقيات التعاون بين المجتمع المدني والحكومات. مكاتب أخرى تم إنشاؤها لتتبنى الحوار حول بيئة قانونية مواتية بالنسبة للمنظمات الغير حكومية وقضايا أخرى، لتعزيز مشاركة المنظمات الغير حكومية في الإدارة العامة، أو لتطوير صناعة السياسة الحكومية فيما يتعلق المنظمات الغير حكومية ومشاريع المنظمات الغير حكومية.
- مشاركة القطاع المدني في عملية الإنشاء: في جميع الحالات تقريباً، لعبت المنظمات الغير حكومية دوراً ما في إنشاء مكاتب التواصل. وكان دور المنظمات الغير حكومية بارزاً في سلوفانيا، جمهورية التشيك، أستونيا، سلوفاكيا على وجه التحديد. وحتى في البلدان، حيث قامت الحكومة بإنشاء

● المجالات الرئيسية للتعاون بين المنظمات الغير حكومية والحكومة: الأنشطة الرئيسية لمكاتب التواصل في جميع البلدان التي تم دراستها هي القيام بصياغة التشريعات والتشاور حولها، التمويل المباشر والغير مباشر، وتبادل المعلومات. أربعة بلدان- سلوفانيا، رومانيا، أستونيا، والمجر- تؤكد على التعليم، بما في ذلك تدريب ممثلي المنظمات الغير حكومية وآخرين ناشطين في المجتمع المدني. كما أن تشجيع المشاركة المدنية، والحكم المفتوح والحوار الاجتماعي هي أولويات في سلوفانيا، لاتفيا، رومانيا، أستونيا، ليتوانيا، لاتفيا، بولندا. وتركز ليتوانيا على تفويض وظائف حكومية إلى المنظمات الغير حكومية. كما أن تعزيز دور المنظمات الغير حكومية والجمعيات الخيرية والإحسان هي أمور هامة في سلوفانيا، كرواتيا ولاتفيا. كما أن عملية تبني الشراكات بين المنظمات الغير حكومية، والسلطات المحلية ورجال الأعمال هو أمر ذات أولية في لاتفيا، رومانيا وجمهورية التشيك.

● مجالات محددة للتعاون: مكاتب التواصل في بعض البلدان تدعم التعاون بين المنظمات الغير حكومية والحكومة في مجالات محددة، بما في ذلك بولندا وكرواتيا (البحث)، أستونيا (الاحصائيات وأنظمة الدعم للمبادرات المدنية)، والمجر (تطوير موارد "مجتمع المعلومات").

● التحديات: كما أن التحديات أمام التعاون الفاعل بين المنظمات الغير حكومية والحكومة تتشابه تماماً في جميع البلدان. وقد استشهد الخبراء في سلوفانيا، بولندا، أستونيا والمجر بتحديات أمام بناء الثقة والتغلب على سوء الفهم والتوقعات الخاطئة. وفي سلوفانيا، بولندا، وجمهورية التشيك، والمجر، كانت هناك صعوبة في تحديد من الذي لديه الصلاحية لتمثيل المنظمات الغير حكومية بصورة جماعية في الجهود التعاونية. كما تدخلت الإخفاقات الإدارية في التشاورات القطاعية في رومانيا. كما أن القيود الإدارية (بما في ذلك الهياكل القديمة، التعاون، والموارد المحدودة، والقصور) أعاقت عملية التعاون في رومانيا، جمهورية التشيك، أستونيا والمجر. كما أن انعدام الخبرة في التواصل بين القطاعات، من جانب آخر

المقدمة:

نادراً ما يختلف شخص ما على أهمية القطاع الثالث بالنسبة لتطوير الديمقراطية، ولاسيما في البلدان ما بعد فترة الشيوعية. ومع انتشار المنظمات الغير حكومية في أوروبا الشرقية والوسطى في التسعينيات، ظهر تحديان رئيسيان مع ذلك: (1) قطاعات المنظمات الغير حكومية الناشئة والتي تلقت دعماً مبكراً وكبيراً من جهات خارجية مانحة، احتاجت إلى تطوير مزيد من مصادر التمويل المستدامة و(2) والحكومات وقطاعات المنظمات الغير حكومية، والذي في بعض الحالات قامت تجاوزت العداوة المبدئية، احتاجت للعمل سوياً لتلبية الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة. إضافة إلى ذلك، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن المنظمات الغير حكومية، بالرغم من الكيانات القانونية المستقلة ذات المهام الفريدة الخاصة، لا يمكنها تحقيق أهدافها بمعزل عن بعضها البعض وعن القطاعات الحكومية والتجارية.

العديد من منظمات المجتمع المدني والحكومات بالمثل بدأت في تقدير فضائل التعاون عن قرب، لتلبية التحديات المذكورة أعلاه ولتعزيز التعاون الديمقراطي. كما أن المنظمات الغير حكومية والحكومات تعاونت حول المشاريع لزيادة مشاركة المواطنين في الحكم ولتحقيق مزيد من المسؤولية والشفافية حول جزئية البيروقراطية، ومزيد من الوصول إلى المعلومات بالنسبة للمنظمات الغير حكومية والحكومات، ودور أكبر بالنسبة للمنظمات الغير حكومية في صناعة السياسة. وهذه المشاريع قادت إلى مجالات تعاون إضافية، مثل التواصل المبادر، التشبيك، الشراكات التعليمية، الهياكل التشاورية، وتعاون المشاريع، والبناء الرأسمالي الاجتماعي/المجتمعي.

ويتواصل ويتعاون القطاعان من خلال العديد من الآليات المؤسسية المختلفة، بما في ذلك المجالس الاستشارية، والجهات الحكومية، واللجان البرلمانية، والمنظمات المستقلة⁴. ويتنوع الإطار المؤسسي حسب البلد وقد يختلف صفاته اعتماداً على عوامل مثل الخبرات السابقة، والتأثير السياسي، وحيوية المنظمات الغير حكومية، والاتجاهات الدولية (مثلاً، الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي)⁵.

نالت أحد الآليات بالنسبة للتعاون بين المنظمات الغير حكومية والحكومة، مكتب الاتصال داخل الحكومة، الاحترام في العديد من البلدان. "ويشير مكتب الاتصال إلى تنوع الهياكل ذات الخصائص المشتركة : (1) تنسم بالمؤسسية ضمن الحكومة ولديه قدر معين من السلطة الحكومية للقيام بالعمل، و (2) لديه مسئولية لزيادة التعاون مع المجتمع المدني. كما أن الدفع وراء إنشاء مكتب تواصل ينبع أحياناً من الخبرات السابقة لقطاع المنظمات الغير حكومية (والإخفاقات) في التواصل مع السلطات؛ وفي حالات أخرى، ينشأ مكتب التواصل من خلال قانون أو استراتيجية حكومية.

لا شك أن الثقة المتبادلة هو أمر يصعب بناؤه، لاسيما بين اللاعبين مع تنوع الهياكل، الأهداف والاهتمامات. وأحد أكبر الصراعات ينبع من الاختلاف في آفاق التخطيط. وعادة ما تكون فترات الإدارات الحكومية قصيرة، والاعتراف بطبيعتها الانتقالية، بحاجة إلى التحقيق بأسرع ما يمكن. وبالمقابل، يتغلب القطاع الثالث على القضايا الاجتماعية التي لا يمكن تحسين جميعها في وقت واحد. وطبقاً لذلك، تهتم المنظمات الغير حكومية كثيراً بشأن استدامة البرامج والمحافظة عليها وكذلك الأنشطة للتعامل بفاعلية مع المشكلات النظامية. وتساعد عملية تأسيس آليات التعاون على تسوية ذلك الصراع، من خلال زيادة الفرص التي يواصلها التعاون بصورة نسبية اعتماداً على التأثيرات السياسية.

خصائص مكاتب التواصل

تشتمل وظائف مكاتب التواصل الأكثر اشتراكاً في البلدان التي خضعت للدراسة على التالي:

- بدء برامج لتطوير شركاء المنظمات الغير حكومية وتوفير استدامة طويلة الأمد؛
- إقامة علاقات مع الجهات الحكومية والجهات ذات العلاقة والمحافظة عليها بغية مساعدتها في التعاون مع المنظمات الغير حكومية؛
- المساعدة في تبادل المعلومات حول قضايا ذات اهتمام مشترك؛
- التنسيق مع المنظمات الغير حكومية حول التشريعات المؤثرة عليهم؛
- القيام بأبحاث وتحليلات متاحة حول المواضيع المتصلة بالقطاع الثالث؛
- تقديم استشارات إلى المنظمات الغير حكومية؛

- تطوير مواد توجيهية فضلاً عن مذكرات قانونية وأخرى تتعلق بالسياسة؛
- نشر وترويج إنجازات المنظمات الغير حكومية، بما في ذلك تلك الإنجازات التي نشأت عن التعاون الناجح مع المؤسسات الحكومية؛ و
- توزيع أموال حكومية أو مشاركة المعلومات بشأن فرص التمويل.

في الأجزاء اللاحقة سنقوم بمناقشة إنشاء، وظائف، وأنشطة مكاتب التواصل التابعة للمنظمات الغير حكومية في عشرة بلدان، مع إعطاء اهتمام خاص إلى دور القطاع الثالث في إنشاء ذلك المكتب.

مكاتب التواصل الحكومية المشاركة مع الأجهزة الاستشارية

سلوفينيا

معلومات تاريخية

بدأ التعاون الهام بين الحكومة والقطاع الثالث حينما قامت سلوفينيا بالتفاوض مع الاتحاد الأوروبي. كما ركز التعاون بين المنظمات الغير حكومية والحكومة بصورة أساسية على جعل عملية الانضمام مفتوحة بقدر الإمكان، مع مشاركة هامة من جانب المواطنين ومنظماتهم. وهدف آخر كان هو إعداد المنظمات الغير حكومية للعمل في مساحة أكبر في أوروبا المتحدة بعد عملية الانضمام. ونتيجة لذلك، فإن المنسق الوطني للتعاون مع المنظمات الغير حكومية تم تنظيمها ضمن وحدة الدمج 2، والمكتب الحكومي للشئون الأوروبية⁶. كما يعمل المنسق بالمشاركة مع المركز، ويشترك في تمويله ودعمه من قبل المكتب الحكومي للشئون الأوروبية، الذي يعتبر مسئولاً عن تدريب المنظمات الغير حكومية وتقديم معلومات لهم.

في سلوفينيا، كما هو في جميع البلدان الأوروبية الوسطى والشرقية، أفضت التغييرات الديمقراطية إلى إصلاح أساسي في قوانين المنظمات الغير حكومية، التي سعت إلى تبني مشاركة المجتمع المدني في جميع مجالات الحياة الاجتماعية وصناعة القرار. وفي بداية الأمر، من ناحية أخرى، أعاق انعدام السياسة الحكومية المشتركة تجاه المنظمات الغير حكومية إنجاز ذلك الهدف. وكما قيدت الوزارات علاقاتها مع القطاع الثالث إلى رعاية مشاريع خاصة.

مشاركة المنظمات الغير حكومية في عملية الإنشاء

أوجدت بداية المفاوضات بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي المزيد من الأنشطة المشتركة بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية. ففي ديسمبر 1998، تم دعوة جميع المنظمات الغير حكومية المهتمة للمساهمة في إعداد وتبني مواقف تفاوضية للحكومة السلوفينية مع الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ضمان الشفافية والمدخلات الكافية، فإن الحكومة والمنظمات الغير حكومية بحثت لفتح المجال أمام المنظمات السلوفينية للتعهد بمشاريع الاتحاد الأوروبي. وبالرغم من أن 160 منظمة تقريباً أعربت عن استعدادها للمشاركة، فإن 10 في المائة من المنظمات حضرت فعلياً العروض العامة للمواقف التفاوضية. كما أن المعوقات الرئيسية أمام لمشاركة أوسع لمنظمات المجتمع المدني قيل أنه الانطباع أن القرارات قد تم اتخاذها فعلاً، والمواضيع المعقدة التي طلبت بشأنها الملاحظات، والزمّن الغير الكافي للقيام بالعمل. وأصبح من الواضح أن الحكومة لم تستخدم قدرات منظمات المجتمع المدني بكفاءة استعداداً للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وقد توصلت المنظمات الغير حكومية السلوفينية أن قدراتها قد تستخدم بكفاءة من خلال مؤسسة جديدة والذي، من بين أشياء أخرى، يقوم بجمع ونشر المعلومات حول الموارد المالية المتاحة من الاتحاد الأوروبي للمشاريع، التدريب، ومقدمي المساعدة المحتملين. علاوة على ذلك، ينظر إلى إطار التعاون بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية في الوقت الحالي أنه يتجاوز عملية المفاوضات. وقد اقر كلاً من الحكومة والقطاع الثالث الحاجة لتفاعل نزيه ومستمر، ليس فقط بالنسبة لانضمام ناجح ولكن أيضاً فيما بعد.

أوصى أحد اللاعبين الخارجيين، المستشار الهولندي، السيد مايكل فان هولتون، بالمفهوم الأساسي: مركز تم إنشاؤه من قبل المنظمات الغير حكومية ولكن شارك في تمويله ودعمه المكتب الحكومي للشئون الأوروبية. العديد من المنظمات الغير حكومية وقعت على "بيان النوايا" في 23 مارس 2000.

- يجب أن يكون أعضاؤها منظمات غير هادفة للربح، طوعية، مستقلة، تقوم بتنفيذ أنشطة مفيدة؛
- يجب أن يقوم المركز بتعزيز تدفق المعلومات بين المنظمات الغير حكومية ذات الأنشطة المتشابهة؛
- يجب عليه أن يتعهد بالتدريب، لاسيما في سياق إدارة المشاريع؛
- يجب أن يحسن التواصل بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية.

وقد فوض مجلس الوزراء السلوفيني المكتب الحكومي للشئون الأوروبية للتعاون بصورة أكبر مع القطاع الثالث في عملية انضمام البلد.

كما وقع المكتب الحكومي للشئون الأوروبية ومجموعة المبادرة للمنظمات الغير حكومية على بيان النوايا في الـ15 من ديسمبر 2000. كما أن جهود المجموعة حظيت على مكافأة حينما تم تأسيس المركز في يناير 2001 من قبل 29 منظمة. كما بدأ المركز عملياته في أكتوبر 2001 بمساعدة فنية من المكتب الحكومي للشئون الأوروبية. واستطاعت جميع المنظمات الغير حكومية الاستفادة من خدمات المركز ومعلوماته، ولكن الأعضاء وحدهم من أستطاع المشاركة في صناعة قراراته.

وظائف المركز

لم يتم تمويل المركز من قبل الحكومة فقط، بل أيضاً من خلال المشاريع الممولة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرامج الانضمام الأوروبية PHARE، والبرنامج الثنائي السلوفيني- الهولندي MATRA. بعض أبرز برامج المركز هي كالتالي:

- تعاون المنظمات الغير حكومية مع الحكومة المحلية والوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين؛
- تنفيذ المنظمات الغير حكومية للـ (حماية البيئة، التنمية المستدامة، الحماية الاجتماعية، والمناهضة للتمييز)؛ و

• التثقيف لمسئولي المنظمات الغير حكومية والحكوميين حول وسائل التعاون.

إضافة إلى ذلك، يعمل المكتب الحكومي للشئون الأوروبية لربط المنظمات الغير حكومية السلوفينية مع شبكة المنظمات الغير حكومية الأوروبية.

لاعبون آخرون:

المنسق هو المؤسسة الحكومية السلوفينية الوحيدة لتسهيل التعاون مع المنظمات الغير حكومية. ونتيجة للقرارات الحكومية العديدة في 2003، من ناحية أخرى، تم إنشاء مفوضية التعاون. والمفوضية التي تتألف من عشرة وزراء وأربعة ممثلين من المنظمات الغير حكومية، تسعى بشكل أساسي لتطوير استراتيجية للتعاون الحكومي والمنظمات الغير حكومية، لمواصلة الحوار مع القطاع المدني، ومن أجل إعداد اتفاقية⁷. والمفوضية لديها مهمة للتفاوض مع ممثلي المنظمات الغير حكومية ولإعداد مسودة اتفاقية قبل صيف 2004. كما أن الهدف النهائي هو ضمان انضمام أكبر عدد من المنظمات الغير حكومية إلى الاتفاقية.

من جانب القطاع الثالث، فإن مركز المنظمات الغير حكومية هو لاعب وحيد من العديد من اللاعبين. وآخر هو مبادرة الملتقى لتطوير المنظمات الغير حكومية، الذي يعمل على توحيد ما يقارب 80 من المنظمات الغير ربحية. وقد أطلق الملتقى استراتيجيته بغرض التعاون، والذي ناقش مع مسئولين حكوميين خلال اثني عشر اجتماعاً قبل أول مؤتمر وطني له.

مجالات التعاون: الفرص والتحديات

المنسق الوطني للتعاون مع المنظمات الغير حكومية حدد خمسة أولويات بالنسبة للاتفاقية كونها أمور ذات أهمية لتطوير التعاون الحكومي والمنظمات الغير الحكومية. وضمن كل مجال، لا تزال هناك اختلافات الرأي وحتى القضايا المثيرة للجدل؛ وبالرغم من ذلك، فإنه بمجرد الوصول إلى الاتفاق

نقطة محورية للاتفاقية، طبقاً فيدور سيرن، المنسق الوطني للتعاون مع المنظمات الغير حكومية، ستكون تطوير الظروف السيئة التي تعمل فيها المنظمات الغير حكومية السلوفينية. ومن خلال إيجاد بيئة قانونية ومالية مواتية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، يمكن للحكومة أن تتوقع أن المنظمات الغير حكومية ستبرهن خبرة متطورة ونتيجة لذلك ستكون شريكاً أفضل في الجهود التعاونية.

وتتعلق الأولوية الأولى بشأن الإطار القانوني الحاكم للمنظمات الغير حكومية. وفي الوقت الحالي، لم تتفق المنظمات الغير حكومية بنفسها على مبادرة إصلاح القانون، والمفاوضات مستمرة.

الأولوية الثانية هو مسألة التمويل. مقترح هام يخضع لدراسته هو قانون 1 في المائة، والذي سيسمح لمكفي الضريبية تخصيص 1 في المائة من ضريبة دخلهم يتم دفعها إلى منظمات غير حكومية من اختيارهم. كما يعتبر سن هذا القانون محتملاً بصورة منطقية.

الأولوية الثالثة هو تطوير الدعم، في كل من الحكومة والقطاع الثالث لحكم مفتوح يتصف بالشفافية، والمحاسبة، والثقة. وبالفعل، فإن الاستراتيجية تعتبر الحوار الاجتماعي أنه التزام اجتماعي. وبالرغم من ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف يعتبر صعباً. وقد تم إطلاق العديد من المبادرات المتوافقة مؤخراً، بما في ذلك جمع أمثلة الممارسات الجيدة ودعوة مجموعة من الوزارات غير رسمية لمناقشة وسائل تحقيق مزيد من الحكم المنفتح.

أولوية أخرى غير مختلف عليها، طبقاً للمنسق، هو تعزيز المنظمات الغير حكومية ودورها في المجتمع.

وأخيراً، تتطلب "الموارد البشرية" جهوداً متزايدة، مثل تدريب إضافي فضلاً عن إعانات بالنسبة للتوظيف حديث النشأة في قطاع المنظمات الغير حكومية.

كما أن آليات التعاون في مجالات محددة، مثل الشؤون الاجتماعية، البيئية والتعليمية- سنتنوع، اعتماداً على خبرة الوزارات المعنية وعلى العوامل الثقافية. وإجمالاً، فإن بناء الثقة ما بين اللاعبين الحكوميين والمنظمات الغير حكومية من المتوقع أن يأخذ وقته، لأنه لا يزال هناك العديد من سوء الفهم والتوقعات الخاطئة.

إضافة إلى ذلك، فإن التمثيل الخاص للمنظمات الغير حكومية في عملية التعاون مع الحكومة فرض تحديات. حيث تبنى مركز المنظمات الغير حكومية إجراءً

بولندا

معلومات تاريخية

غالباً ما تعتبر النزعة التطوعية والتكافل تقاليد بولندية أساسية. وتمتلك بولندا 40,000 منظمة مدنية اجتماعية مسجلة (بينها 36,000 جمعية)، نصفهم يستخدمون المتطوعين. وما يقدر بـ17.7 في المائة من السكان البولنديين البالغين عملوا للمصلحة العامة ودون مقابل في 2003. وبالنظر إلى هذه الحقيقة، فإن الحكومة تناضل للاستفادة من إمكانية المجتمع المدني وتوحيد جهود أولئك المهتمين في تعزيز الديمقراطية وزيادة المشاركة المدنية⁹.

وتتضمن خطة التعاون بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية في بولندا وحدة بيروقراطية مع جهاز استشاري تمثيلي واسع. وبولندا هي فريدة من بين البلدان التي تم مسحها في أن أشكال التعاون ينص عليه القانون- قانون نشاط المنفعة العامة والتطوع (أبريل 2003)¹⁰. وبسبب أهميتها في تعزيز دور المنظمات الغير حكومية في الحياة العامة البولندية، فإن القانون حول نشاط النفع العام والتطوع معروف بين المنظمات الغير حكومية؛ والبعض يسميه "دستور القطاع الثالث".

كما أن التعاون بين المنظمات الغير حكومية والحكومية له جذور عميقة ومحترمة في المجتمع البولندي. كما أن القانون يسعى لزيادة هذا التعاون من خلال تشكيل

وظائف الإدارة

طبقاً للقانون، قامت الحكومة البولندية بإنشاء العديد من المؤسسات لتعزيز التعاون بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية. كما أن إدارة أنشطة النفع العام، والتي تعتبر جزءاً من وزارة الاقتصاد، العمل، السياسة الاجتماعية، تعتبر مسؤولة عن إنشاء ظروف مؤسسية وقانونية تعمل على تعزيز تطوير قطاع المنظمات الغير حكومية البولندية. كما أن "المهمة الرئيسية للإدارة هي مساعدة المنظمات الغير حكومية والأطراف المعنية الأخرى لفهم روح وأنظمة القانون. على سبيل المثال، نحن نجيب على الأسئلة بشأن الأنظمة القانونية المتصلة بأنشطة المنفعة العامة [...] في جميع أنحاء بولندا. "وتقدم الإدارة خدمات إدارية ومكتبية إلى مجلس أنشطة النفع العام¹¹، وهو جهاز مستقل الغرض منه أن يكون ملتقى وطني للحوار الاجتماعي.

مشاركة المنظمات الغير حكومية

أنشأ القانون مجلس أنشطة النفع العام، والذي يتكون من خمسة ممثلين من مؤسسات الإدارة الحكومية، خمسة ممثلين من الحكومة المحلية، وعشرة ممثلين من المنظمات الغير حكومية، تحالفاتهم، وأنواع محددة أخرى من المنظمات.

غياب الخبرة السابقة في تنفيذ وتفسير مثل الأنظمة الابتكارية والقانونية هو أحد المعوقات الرئيسية بالنسبة للتعاون الفاعل بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية، كما يصف ذلك مالجورزاتا مازور من إدارة النفع العام.

ويعتبر المجلس جهاز استشاري يعمل على رفع التقارير إلى الوزير المسئول عن الأمن الاجتماعي. كما أن مسؤوليته تشتمل على تقديم المساعدة والمشورة حينما تدخل منظمات

النفع العام في صراعات مع مؤسسات الإدارة الحكومية، فضلاً عن تقديم المشورة حول نطاق القضايا: تطبيق القانون، قوانين قانونية حكومية أخرى تؤثر على أنشطة النفع العام والتطوع، والأشغال العامة المفوضة للمنظمات الغير حكومية، ومعايير أداء مثل ذلك العمل.

وقد ساهم القطاع الثالث بصورة هامة إلى تطوير القانون وبالتالي إلى إيجاد المجلس. وقد أُلقت "مجموعة الاتصال" المكونة من خمسة عشر قائد لمنظمة غير حكومية، والتي مقرها وارسو، بصورة منتظمة لعدة سنوات مع ممثلين حكوميين. وقد تم خلال المناقشات أن الفكرة بدأت تتبلور بالنسبة لجهاز يمثل المنظمات الغير حكومية في الإدارة العامة.

ونشأ بعض الجدل، من ناحية أخرى، حول كيفية تعيين واختيار عشرة ممثلين من القطاع المدني في المجلس. كما أن القرار الذي تم التوصل إليه كان أن هؤلاء الممثلين سيكونون من قادة المنظمات الغير حكومية بدلاً من كونهم خبراء، وأنه سيتم اقتراحهم من قبل المنظمات الغير حكومية. كما أن إدارة النفع العام تعلن المعايير بالنسبة للمراكز وتختار ترشيحات يتم تسليمها من قبل المنظمات الغير حكومية العاملة في المجالات المحددة، بما في ذلك حماية البيئة، تخفيف الفقر، التعليم، الثقافة. ولا يجوز لقادة المنظمات الغير حكومية القيام بترشيح أنفسهم. كما يقوم الوزير المسئول حينها باختيار ممثلي قطاع المجتمع المدني من المرشحين¹².

مجالات التعاون: فرص وتحديات

يعمل المجلس والدائرة سوياً من أجل تطوير التعاون ما بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية. وأحد التأكيدات هو التمويل العام للمنظمات الغير حكومية. كما أن قانون 2003 (وتنفيذ القانون) تضمن " تقديم 1 في المائة"، والسماح للمكلفين تخصيص 1 في المائة من ضرائبهم لدعم المنظمات الغير حكومية¹³.

وقد تعاونت كل من المنظمات الغير حكومية والحكومة في تطوير استراتيجية وطنية لقطاع المجتمع المدني. وقد تشتمل الاستراتيجية على إنشاء جهاز إداري يسمى الصندوق الوطني للمبادرات المدنية، وظائف لم يتم تحديدها بعد.

كما أن البحث هو مجال ثالث للتعاون. على سبيل المثال، دائرة النفع العام مطلوب منها رفع تقارير إلى الحكومة بحلول 2005 حول تنفيذ القانون حول نشاط النفع العام والتطوع ونتائجها. كما أن التقرير سيخضع للموافقة البرلمانية. ولأنه سيخاطب جميع المجالات المتأثرة بواسطة القانون، فإن الدائرة ستعتمد على عدد من المصادر في صياغة التقرير، بينها الحكومات المحلية، والإدارة الحكومية، والشركاء الاجتماعيين. ومن المتوقع أن تكون منظمات المجتمع المدني مصدر

وأخيراً، فإن الدائرة تقوم بتسهيل تمثيل المنظمات الغير حكومية في لجان الاتحاد الأوروبي التي تعيد توزيع التمويلات. وتعتبر نظرات القطاع الثالث هامة بصورة كبيرة هنا، لاسيما في تخصيص الموارد لمعالجة قضايا الفقر والبطالة.

كما أن التحديات تنشأ بصورة خاصة على المستوى المحلي. وعلى المستوى المركزي وفي أكبر المدن عموماً، وتتمتع المنظمات الغير حكومية بسهولة نسبية للوصول إلى المعلومات، والأموال المتاحة، وطلبات المنح، والتدريب ولكن السلطات المحلية تحتاج إلى تحسين التواصل وإلى بناء الثقة. ويحتاج العمل إلى إنجاز خارج العاصمة لتطوير المعرفة بشأن التشريع الجديد وللتغلب على التحاملات المدنية.

جمهورية التشيك

خلفية تاريخية

المجلس الحكومي للمنظمات الغير حكومية والغير هادفة للربح، جهاز استشاري للحكومة، هو الجهاز الإداري الوحيد على مستوى الدولة يركز على القطاع الثالث¹⁴. وقد أنشأته الحكومة كمجلس للمؤسسات بفترة قصيرة بعد التغييرات الديمقراطية وأناطت بها مسؤولية رئيسية، مع صندوق الاستثمار، من أجل توزيع 1 في المائة من محفظة الخصخصة¹⁵ إلى المؤسسات المؤهلة. وكانت الفكرة هي إعادة تأهيل جزء من أصول المؤسسة المصادر على الأقل خلال النظام الشيوعي. وأكثر من 600 مؤسسة قامت بالمطالبات، ولكن كانت المساهمات الأولى غير مخصصة حتى عام 1999. وحينها، كان للمجلس اسماً جديداً، مجلس المنظمات الغير حكومية والغير هادف للربح، ومسئوليات جديدة.¹⁶

وظائف المجلس

تغيرت أنشطة المجلس تدريجياً، وشارك القطاع الثالث في صياغة الوظائف الجديدة من خلال المناقشات مع ممثل الإدارة. وأخيراً، كان المجلس بمثابة منتدى لتطوير بيئة قانونية مواتية بصورة أفضل بالنسبة للمنظمات الغير حكومية،

ومن خلال اللجان والجماعات العاملة، نسق المجلس حالياً ثلاثة جوانب من عمليات المنظمات الغير حكومية: التعاون بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية؛ التعاون مع المؤسسات الأوروبية ذات الصلة كجزء من دمج جمهورية التشيك؛ و سويماً مع صندوق الأملاك الوطنية، والإشراف على الأموال الموزعة. والمهام المعينة للمجلس هي كالتالي:

- بدء الأنشطة التشريعية وتنسيقها؛
- تمويل المنظمات الغير حكومية؛
- تنسيق العلاقات وتسهيل تبادل المعلومات بين الدولة، الحكومات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني؛ و
- ضمان تكافؤ الفرص في استخدام الأموال الهيكلية الأوروبية.

ويتألف المجلس من 35 عضواً، نصفهم على الأقل يجب أن يكونوا ممثلين للمنظمات الغير حكومية. ويتم تعيين الأعضاء من قبل رئيس المجلس، والذي يعتبر جزءاً من الحكومة. وبالتالي، فإن منصب الأعضاء يتزامن مع مدة مكتب مجلس وزراء الرئيس. (بالفعل، "الفائدة العظمى للمجلس هي حقيقة أن رئيسها هو نائب رئيس الوزراء الذي يكفل الاتصال المباشر مع مجلس الوزراء. وبصورة عكسية، فإن ضعف المجلس يكمن فقده للصلاحيات التنفيذية."¹⁸) كما يشكل المسؤولون والخبراء المركزيون العضوية المتبقية من المجلس. ويجتمع الأعضاء مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر. ولا يحصلون على أية مبالغ مقابل أعمالهم. ومن خلال الهيكل والإجراءات، يمكن المجلس قطاع المنظمات الغير حكومية التشيكية من المشاركة بفاعلية في عملية السياسة. كما أن عمليات المجلس يتم الإشراف عليها من قبل سكرتارية المجلس في المكتب الحكومي لجمهورية التشيك، الذي يقوم بجمع المعلومات وإعداد مواد الخبراء وتقديم الدعم الإداري والتنظيمي.

مجالات التعاون: الفرص والتحديات

نتجت عن التعاون الوثيق بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية طريقة توزيع الموارد العامة إلى المؤسسات.¹⁹ وفكرة أخرى للمنظمات الغير حكومية والتي تم تنفيذها بصورة ناجحة تتعلق بالمخصصات لدعم الجمعيات: وبعد مسح الوزراء حول مجالات معينة من التعاون (مثل الرعاية الصحية، والخدمات الإجتماعية، والتعليم)، تم اقتراح قواعد عامة لاستخدام الأموال. وتواصل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني التعاون حول إعداد القانون المدني الجديد ومشروع قانون حول حالة النفع العام. والأخير سيقدر أي المنظمات تعمل من أجل النفع العام وتنظيم وصولها إلى الأموال العامة والإعفاءات الضريبية.

وبناءً على الخبرات في المجر وبولندا، تم صياغة قانون جديد لتشجيع الأفراد على التبرعات- يعني، نظام تخصيص 1 في المائة من ضريبة الدخل الشخصي إلى المنظمات المدنية المؤهلة. وخلال فترة وجيزة، سيقوم المجلس بإرسال مشروع القانون إلى الوزارات الأخرى بغرض إبداء الرأي. وفي حالة أن الحكومة قامت برفض مشروع القانون، فسيتم اقتراحه إلى البرلمان مباشرة من قبل وكلاء الوزارات. ونظراً للوضع السياسي المعقد والانتخابات المتوقعة قبل موعدها، من ناحية أخرى، فإن فرص النجاح قد تتحسن فيما بعد.

وشكوى واحدة تم التعبير عنها هو أن العلاقات ما بين المنظمات الغير حكومية والحكومة ينقصها الشفافية. إضافة إلى ذلك، كما هو في معظم البلدان التي خضعت للدراسة، فإن الغموض فيما يتعلق بتمثيل المنظمات الغير الحكومية يعيق الحوار الاجتماعي. وقد اقترح أن التحالفات داخل القطاع الثالث يحتاج إليها لتوضيح من يمثل القطاع في التفاوض مع الحكومة. وفي غياب المنظمات المظلية، وتمكن المسئولون الحكوميون من الاستعذار بالاختلافات للتفاوض من خلال الاستشهاد بحالة عدم اليقين بشأن ممثلي القطاع الثالث. ومع ذلك، فإن المجلس قام بتعيين ممثلي المنظمات الغير حكومية للخدمة في مراقبة اللجان بالنسبة للبرامج التشغيلية وقبلت الوزارات ذات الصلة الترشيحات وتغيير الممثلين. فضلاً عن ذلك، وبعد التفاوض الشديد، فإن المجلس خلف في تأمين تعيين ممثلي المنظمات الغير حكومية في اللجنة الاقتصادية الاجتماعية الأوروبية.

21

وتبدو الصورة على المستوى الإقليمي مختلفة بصورة بسيطة. ونتيجة للإصلاح الإداري، تم إيجاد أربعة عشر وحدة جديدة. فهي تملك حق الحكم الذاتي، الذي يشتمل على الصلاحيات القانونية لإنشاء مكاتب التواصل الخاصة بها ولدعم

سلوفاكيا

الخلفية التاريخية

تم إنشاء مجلس حكومة جمهورية السلوفاك للمنظمات الغير حكومية والغير ربحية في عام 1999 نتيجة التعاون بين الحكومة المنتخبة حديثاً والمجتمع المدني. وقبل سنة، أعرب بيان الحكومة للبرنامج عن دعمه للتعاون بين القطاع الثالث والحكومة، بما في ذلك الأنشطة المشتركة لتطوير المجتمع المدني. وقد صادقت الحكومة على الموقف في بيان سياستها لعام 2002 وتعدت بالبدء بمشاريع قد تعمل على تطوير التعاون. على سبيل المثال، وعدت الحكومة القيام بالأعمال التالية لإشراك القطاع الثالث: (1) تحويل نظام تقديم الخدمات الاجتماعية ليشمل مزودي الخدمات ولوضع مقاييس لتمويل الخدمات وضمان جودتها؛ (2) دعم الفقراء من خلال أعمال الخير والتبرعات؛ (3) تطوير نظام شفاف لتمويل الأنشطة الثقافية؛ و (4) إشراك المنظمات الغير حكومية في تطوير سياسة خارجية. وقد أعربت المنظمات الغير حكومية عن دعمها لمفهوم الحكومة في البيان من خلال مؤتمر ستوبافا للمنظمات الغير حكومية. أما المناقشات بشأن جهاز التواصل فقد حدثت بين ممثلي جريميم من القطاع الثالث، ملئقى المناحين، والمنظمات الغير الحكومية المظلية والخدمية.²²

وظائف المكتب

طبقاً لميثاقه، فإن المجلس جهاز استشاري للحكومة مشترك في جميع الأنشطة المرتبطة بالمنظمات الغير حكومية. ويركز على بدء وتقييم مقترحات السياسة لدعم المنظمات الغير حكومية؛ وصياغة التشريعات المتعلقة بالمنظمات الغير حكومية؛ وتسهيل التعاون ما بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية على جميع

وفي الوقت الحالي، يتألف المجلس من 40 عضواً. ويفوق عدد ممثلي المنظمات الغير حكومية الإداريون الحكوميون قليلاً، 22 إلى 18. كما أن عمليات المجلس تدعمها سكرتارية CG NGNPO في مكتب الحكومة، قطاع حقوق الإنسان والأقليات.

ويجتمع المجلس مرتين في السنة. ومن أجل ضمان التواصل المستمر والتعاون الدائم، قام بتأسيس فريق عمل: (1) حول القضايا التشريعية والاقتصادية، و(2) حول القضايا المتعلقة باشتراك المنظمات الغير حكومية في عملية الاندماج الأوروبي.

مشاركة المنظمات الغير حكومية

أحد مهام المجلس هو تقديم مقترحات تمثيل للمنظمات الغير الحكومية الملائمة في صناعة القرار، المراقبة، وأجهزة التقييم. ونتيجة لذلك، تقوم الحكومة بدعم إنشاء أجهزة قطاعية استشارية، وأخرى (مثل اللجان والمجالس). كما أن أبرز مثال هو المشاركة (الأغلبية) من برامج المنظمات الغير حكومية والمنظمات المظلية الشبيهة في عمل المجلس.

إضافة إلى ذلك، تتعاون المنظمات الغير حكومية والحكومة في تطوير وتنفيذ المشاريع، البرامج، الحملات والمؤتمرات ويشاركون بصورة مشتركة في المناقشات والمشاورات العامة. على سبيل المثال، وقعت وزارة البيئة على اتفاقية تعاون لمخاطبة القضايا البيئية ذات الاهتمام المشترك مع أيكوفورم، وهو ملتقى غير رسمي من المنظمات الغير حكومية ناشط في مجال البيئة. ومثال آخر هو برنامج منظمات تطوير المنظمات الغير حكومية السلوفاكية، والتي شاركت مع وزارة الشؤون الخارجية للمساعدة في تطوير وتنفيذ نظام الإعانة التنموية السلوفاكي.

مجالات التعاون: فرص وتحديات²³:

ساهم عمل المجلس بين الفترة 1998 و 2002 بشكل كبير في تطوير "حوار عادل، منطقي ودائم" بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية. كما أن المناقشات والأنشطة ركزت بدرجة أساسية على تلك القضايا كتطوير للمنظمات الغير حكومية، استدامتها المالية، و الإطار القانوني التي تعمل فيها. وفي عام 2002، تبنى أفراد المجلس حديثي التعيين الأولويات التالية: (1) تحليل القضايا القانونية والقضايا الأخرى المتعلقة بالتمويل العام، الإصلاح الضريبي وإصلاح الإدارة العامة، واللامركزية ودمج سلوفاكيا في الاتحاد الأوروبي؛ و (2) تحسين إطار العمل التشريعي، التنظيمي والمالي بالنسبة للمنظمات الغير حكومية للمشاركة في عملية الاندماج وفي التعاون الثنائي والمتعدد، فضلاً عن الإعداد لاستخدام الأموال الهيكلية الأوروبية.

أحد التحديات الباقية هو كيفية تطوير نماذج التمويل والمشاركات الأخرى مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية فضلاً عن قطاع الأعمال.

"النموذج الجديد"

كرواتيا

تقدم كرواتيا نموذجاً ابتكارياً بالنسبة للتعاون المؤسسي بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية. وقد بدأت حكومة كرواتيا بإنشاء مكتب تواصل مركزي للمنظمات الغير حكومية، ومن ثم إنشاء مجلس عمل بالمشاركة مع المكتب. كما أن الحكومة انتقلت نحو إلغاء المركزية في عملية التعاون وتفويض بعض وظائف المكتب إلى الأجهزة الأخرى، تحت إطار النموذج الجديد للهيكل التنظيمي لتطوير المجتمع المدني في كرواتيا ("النموذج الجديد).

معلومات تاريخية

تم تأسيس المكتب الحكومي للتعاون مع المنظمات الغير حكومية ("المكتب الحكومي للمنظمات الغير حكومية) في عام 1998.²⁴ وهو مسئول عن تبني التعاون مع قطاع المنظمات الغير حكومية من خلال التمويل، التشاور، التعليم،

أثبت التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني أنه عملية حيوية التي تم تعديلها حسب الحاجة من أجل ضمان استدامة منظمات المجتمع المدني ولتعريف أدوارها في مجالات التعاون. وقد تعهدت الحكومة في اقتراح وسائل تمويل منظمات المجتمع المدني إلى البرلمان الكرواتي.²⁵ واستجابة لذلك، قام مكتب الحكومة لمنظمات المجتمع المدني، بتطوير خطط بالنسبة للمنظمة اللامركزية. ويتألف هذا النموذج من جهازين: مجلس تطوير المجتمع المدني ("المجلس") تم تأسيسه في 2002، والمؤسسة الوطنية لتطوير المجتمع المدني ("المؤسسة الوطنية")،²⁶ تم تأسيسه في 2003.²⁷ ويتصور النموذج إنشاء استراتيجية لتطوير المجتمع المدني وتناسق عملية التمويل الحكومية.

وظائف اللاعبين الرئيسيون في النموذج الجديد

نتج النموذج الجديد عن عملية استمرت سنتين بقيادة مكتب الحكومة بالنسبة للمنظمات الغير حكومية. وكان الهدف هو الغاء مركزية التعاون والتمويل الحكومي من أحد المكاتب إلى أصحاب مصلحة متعددين (جهات حكومية، سلطات محلية واقليمية، المؤسسة الوطنية، والمكتب الحكومي للمنظمات الغير حكومية، والمجلس). وعلى وجه التحديد، فإن الوزارات والمكاتب الحكومية والمؤسسات هي الآن مسئولة عن تمرير الأموال الحكومية مباشرة إلى المنظمات الغير حكومية في مجالات اختصاصها. كما أن النموذج الجديد يعمل على تشجيع

وتتبع اللامركزية من الحاجة للتواصل المباشر بين الوزارات المختلفة والمنظمات الغير حكومية، ومن أجل تعزيز تعاونها في مخاطبة الاحتياجات الاجتماعية المعينة. كما فتحت إمكانات تنوع مصادر التمويل بالنسبة للمنظمات الغير حكومية والاستفادة من التمويل البديل وربط التمويل بالنسبة للأنشطة المشتركة بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية. إضافة إلى ذلك، فإن المكتب الحكومي للمنظمات الغير حكومية أطلق صياغة قانون الممارسات والمعايير الجيدة بالنسبة لتمويل برامج منظمات المجتمع المدني من موازنة الدولة والموازنات المحلية. والغرض من القانون هو توجيه الأجهزة والجهات التي تقوم بتمرير الأموال العامة للقيام بذلك بطريقة شفافة.

وقد تم إنشاء المؤسسة الوطنية بواسطة قانون المؤسسة الوطنية لتطوير المجتمع المدني ككيان عام غير هادف للربح. وهو مسئول عن تعزيز استدامة القطاع، والتعاون القطاعي، والمبادرات المدنية، وأعمال الإحسان، والأعمال الطوعية، من خلال التعليم والمنشورات، وتقديم المنح، وحملات التوعية العامة، وخدمات التقييم، والأبحاث، والتنمية الاقليمية. ويحكم المؤسسة مجلس إدارة مكون من ثلاثة ممثلين من الحكومة، وواحد من الحكومة المحلية، وخمسة من المنظمات الغير حكومية. ويتم تمويلها من قبل موازنة الدولة، وتمويلات اليانصيب الكرواتية،²⁸ ، تبرعات القطاع الخاص، والدخل من الأنشطة الاقتصادية والمصادر الأخرى.

ويتألف المجلس من عشرة ممثلين حكوميين، وعشرة ممثلين من المنظمات الغير حكومية، وثلاثة خبراء. ويتم تعيين الأعضاء من قبل الوزراء المعنيين، المنظمات الغير حكومية، والمكتب الحكومي للتعاون مع المنظمات الغير حكومية، ويتم الموافقة عليهم من قبل الحكومة.²⁹ ويؤدي المجلس دور مجلس استشاري للحكومة، ومسئول بصورة أولوية عن تنفيذ برنامج التعاون. وسيتم المجلس في مراقبة تنفيذ برنامج التعاون على المستوى الوطني والمحليين فضلاً عن إنشاء قاعدة بيانات لبرامج المنظمات الغير حكومية يتم تمويله من قبل الحكومة واقتراح مزيد من التغييرات في التشريعات المرتبطة بالمنظمات الغير الحكومية.

مشاركة المنظمات الغير حكومية

أستهل المكتب الحكومي للمنظمات الغير حكومية إنشاء فرق عمل قطاعية، مكونة من ممثلين من الوزارات والمنظمات الغير حكومية فضلاً عن خبراء محليين ودوليين. وقد تم تعيين الفرق لقيادة المبادرات والغرض منها إنشاء بيئة مساندة وقانونية بالنسبة للمنظمات الغير الحكومية (مثلاً، قانون الجمعيات، قانون الدخل من ألعاب الفرص والمنافسات، وقانون المساعدة الإنسانية، ومشروع قانون المؤسسات).

وكما تمت الإشارة إليه أعلاه، فإن المنظمات الغير حكومية لها من يمثلها في مجلس إدارة المؤسسة الوطنية وفي المجلس. وبصورة واضحة، فإن توقيع برنامج التعاون، المناقش أعلاه، نتج عن تعاون وثيق بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية. إضافة إلى ذلك، فإن المنظمات الغير حكومية تشارك في جميع فرق العمل تقريباً بالنسبة للمبادرات التي يقودها مكتب الحكومة للمنظمات الغير حكومية، المؤسسة الوطنية، والمجلس. وأحدث مثال هو اللجنة الوطنية لتطوير التطوع، وهو جهاز تم إنشاؤه من قبل المجلس لإعداد مشروع القانون حول التطوع وتطوير استراتيجية لتعزيز ودعم التطوع في كرواتيا.

مجالات التعاون: فرص وتحديات

يضع برنامج التعاون المجالات التالية للتعاون:

- التشاور مع المنظمات الغير حكومية حول المبادرات القانونية وتضمينها في فرق العمل؛
- التشاور حول تصميم برامج وطنية حكومية وتقييم استراتيجيتها وأولوياتها؛
- التشاور حول تقييم المشاريع التي يتم استثمار الأموال العامة فيها؛
- تقييم السياسة الوطنية في جميع المجالات؛
- التمويل الجزئي أو الكلي للبرامج والخدمات؛
- تشجيع المواطنين على المشاركة في صناعة القرار وفي تلبية احتياجات المجتمع؛
- دعم وتعزيز المنظمات الذاتية وأعمال المتطوعين لإفادة مجتمعاتهم؛
- تطوير المؤسسات الاجتماعية والرأس مال الاجتماعي كمكونات هامة للتنمية الاجتماعية؛ و
- دعم قطاع الأعمال المسئول اجتماعياً.

وقد تقدم المكتب الحكومي للمنظمات الغير حكومية والمؤسسة الوطنية بصورة ناجحة في تلك المجالات للاستجابة إلى احتياجات المواطنين بفاعلية أكبر.

عهدت مكاتب التواصل الحكومية على وجه التحديد بمسئولية التعاون- عدم وجود جهاز استشاري

المجر

خلفية تاريخية³⁰

إدارة العلاقات المدنية ضمن المكتب الحكومي لتكافؤ الفرص هو جهاز حكومي مسئول عن التواصل مع المجتمع المدني المجري. وقد تم إنشاؤه منذ ست سنوات، بالرغم أنه تحت ألقاب وهيكل إدارية مختلفة. وقد بدأ التنسيق بين الحكومة والمنظمات في 1998 حينما قام استيفان ستمف، وهو وزير ذات معرفة سليمة وذو مواقف إيجابية تجاه القطاع الثالث، في تعزيز فكرته بالنسبة لمكتب المنظمات الغير حكومية المتخصص. وقد تم إنشاء الإدارة بعد ذلك عن طريق قرار حكومي، دون مشاركة من المنظمات المدنية في العملية.³¹

وظائف المكتب

تتضمن وظائف الإدارة بدء القوانين بالنسبة لتطوير القطاع الثالث وتسهيل الحوار مع ممثلي المجتمع المدني على أساس غير حزبي. وتعمل الإدارة لتضمين الحوار المدني بين المنظمات الغير حكومية والحكومة في خطاب عام أوسع حول صناعة السياسة، وليس بسبب أنه شرط الاتحاد الأوروبي ولكن بسبب أنه ضروري. وتقدم الإدارة المعلومات بشأن الأموال الأوروبية والإشراف على الصندوق المدني الوطني، "أكبر صندوق حكومي مالي بالنسبة لدعم المنظمات الغير حكومية."³²

مشاركة المنظمات الغير حكومية

ساهمت المنظمات الغير حكومية بصورة نشطة في إعداد الاستراتيجية المدنية للحكومة وقانون الصندوق المدني الوطني (2003). وقد تم تبادل الآراء في

مجالات التعاون: فرص وتحديات

طبقاً للاستراتيجية الحكومية المجرية، يعتبر "المجتمع المدني المستقل" شريك من قبل الدولة. وكما هو الأمر في أستونيا (أنظر أعلاه)، فإن التعليم المدني هو أولوية للجهود التعاونية بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية، تتراوح من المناهج في المدارس إلى التعليم في الخارج. وأحد الأسباب بالنسبة لهذا التأكيد هو أن القطاع المدني المجري يتزايد بشكل مضطرد؛ حيث تطوع أكثر من 400,000 شخص في عام 2000، إضافة إلى 62,500 موظف يعملون في القطاع. وإذا أخذنا في الاعتبار النزعة نحو الحصول على الخدمات العامة للمنظمات الغير حكومية، فمن المتوقع أن يرتفع هذا التوظيف. كما سيزداد الطلب على الأفراد المدربين جيداً، والمؤهلين، مع مزيد من المناصب التي تحتاج إلى مؤهلات عالية، ومهارات إدارية للمشروع، وقدرات متنوعة. وفي هذا الجانب، تم تكريس اهتمام خاص إلى الموظفين العموميين للعمل في القطاع الثالث.

تطوير مجتمع المعلومات هو مجال آخر لتعاون الحكومة والمنظمات الغير حكومية المتوقع. ويمكن أن تكون المنظمات المدنية مستهلكة لخدمات المعلومات ومزودة لمحتواها. "الأكواخ الاتصالية" مع مراكز الخدمات المدنية ومبادرات تقنيات المعلومات المدنية، هي مصادر معلوماتية هامة على وجه الخصوص بالنسبة للمنظمات الغير الحكومية.³³ إضافة إلى التسعة عشر مركزاً القائمة، فإن مركز خدمات المدنية الاقليمي في بودابست سيبدأ العمل بصورة مستقلة بالتعاون مع بلدية بودابست. ومن المتوقع أن تبرز المشاريع التحالفات بين المجتمع المدني، المنظمات، والجهات الحكومية، والمؤسسات التعليمية العامة وشركات تقنية المعلومات الخاصة. وتزود تلك المبادرات الحكومة بتدفق بحثي يعول عليه وبه سيتم تقييم أنشطته وعملياته، ولاسيما تلك التي تتطلب تأثيرات التعاقد للحصول على الخدمات العامة، نتائج الانضمام للاتحاد الأوروبي، الأعمال الطوعية، ديمقراطية المجتمع وأدوار المنظمات الغير حكومية.

إضافة إلى ذلك، بدأ القطاع الثالث في إنشاء الصندوق المدني الوطني. وكانت الفكرة هو لضمان، حسب القانون، دعم الموازنة الحكومية للتكاليف التشغيلية الخاصة بالمنظمات المدنية المسجلة تتجاوز مخصصات ضريبة دخل المكلفين. كما أن القانون الذي تم تبنيه حديثاً ينص على أن الحكومة تضمن للصندوق المدني الوطني المبلغ المحصل من قبل المنظمات المدنية عن طريق قانون الواحد في المائة، آخذين في الحسبان الضرائب المدفوعة في السنة الماضية.

وهذا النمط من العلاقات بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية ينشأ في أطر أخرى، لاسيما في القانون وعمليات صناعة القانون على كل المستويات الوطنية، الإقليمية والمحلية. إضافة إلى التعاون في العملية التشريعية (على سبيل المثال، التعاون الحالي حول قانون التطوع)، يتوجب علينا ملاحظة التعاون بين القطاعات والتعاون فيما يخص قضايا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كما أن القطاعين أطلقا شراكات لتقديم خدمات عامة (مثلاً، وزارات الصحة، الشؤون الاجتماعية والأسرة والتعليم والثقافة، وعملوا سوياً حول العمليات لتقرير التمثيل المدني (المنتدبين) المباشر والغير مباشر في المؤسسات الأوروبية.

وبالرغم النجاح الكلي، لا يزال هناك تحديات قائمة. فمن وجهة النظر الحكومية، فإن الاتصالات القائمة ما بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية ليست منتظمة كما قد يكون؛ فموقف البيروقراطية تجاه قطاع المنظمات الغير حكومية ليس مهنيًا كما يمكن أن يكون؛ والقيود الإدارية لا تزال موجودة إلى حد معين (على سبيل المثال، يضع برنامج شفافية إنفاق موازنة الدولة أقصى دعم للمنظمات الغير حكومية بخمسة مليون فرونت مجري).³⁴ ومن وجهة نظر المنظمات الغير حكومية، فإن أكبر معوق هو ضخامة عدد المشاركين- ما يقارب 48,000- والصعوبات المتصلة في إنشاء آليات فعالة بالنسبة للتمثيل.

رومانيا

معلومات تاريخية

منذ عام 2000، اشترط القانون على جميع السلطات الرومانية المحلية والمركزية على تخصيص وحدات تكون مسؤولة عن العلاقات مع منظمات المجتمع المدني. وعلى المستوى الوطني، تقع هذه المسؤولية على عاتق إدارة التحليل المؤسسي والعلاقات مع البيئة المرتبطة، جزء من إدارة التحليل المؤسسي، والتي بدورها

وتتمتع رومانيا بتجربة متميزة في التعاون بين المنظمات الغير حكومية والحكومة على المستوى المحلي. كما تساعد الإدارة وتتسق 84 ممثلاً يعملون في مختلف المؤسسات، مسئولين عن تشجيع العلاقات بين المنظمات الغير حكومية والحكومة. ويتلقى هؤلاء الممثلون نشرات شهرية تنشرها الإدارة (فضلاً عن المجلات من قبل المنظمات الغير حكومية). ويرفعون تقارير إلى الإدارة حول أنشط المنظمات الغير حكومية في مناطقهم واستراتيجيتهم، وبيانات المعلومات، والمشاريع والاحتياجات والمشكلات.

وظائف الإدارة

توفر الإدارة تدريباً مهنيّاً لمساعدة التعاون بين الحكومة والمنظمات الغير الحكومية على المستوى المحلي. على سبيل المثال، العديد من الاتفاقيات بين الإدارة والسلطات المحلية قامت بصياغة شروط الشراكات بموجبها قد تحصل الكيانات المحلية على برامج التمويل PHARE.³⁵ إضافة إلى تقديم برامج التطوير المهني والمعلومات إلى الموظفين العموميين، فإن الإدارة تحصل على المعلومات وتقوم بتحليل البيانات حول التعاون بين الحكومة والمنظمات الغير الحكومية والتعهد بالأنشطة التالية:

- مراقبة تنفيذ القواعد بالنسبة للمجتمع المدني بالتعاون مع الهياكل الإدارية المركزية والمحلية؛
- العمل على التعديلات في إطار العمل التشريعي المنظم للحياة المشتركة، طبقاً للمعلومات المتاحة وملاحظات الجمعيات الشريكة والكيانات الحكومية المهتمة؛
- تطوير وتنسيق البرامج فيما يتعلق بالجمعيات والمؤسسات (سواءً رومانية أو أجنبية) وكيانات إدارية؛ و
- نشر النشرات الشهرية، المجتمع المدني في وسائل الإعلام، لتبليغ المنظمات المدنية بشأن البرامج والتمويل المتاح من جانب الحكومة فضلاً عن الشراكات المحلية والدولية.³⁶

وشاركت الإدارة في اجتماع تولسي حيث تم تقديم الدليل إلى التمويل الأوروبي للمنظمات الغير حكومية. كما شاركت الإدارة في تنظيم الجلسات لنشر البرنامج بالنسبة لتطوير المجتمع المدني، الذي بدأته وزارة المالية بالدعم من قبل الاتحاد الأوروبي؛ وتعزيز الشراكات بين المنظمات الغير حكومية والحكومة في المجالات المختلفة، مثل مراكز الاستشارات بالنسبة للمواطنين، وتطوير المجتمعات، واستدامة قطاع المجتمع المدني.

مشاركة المنظمات الغير حكومية

ساهمت منظمات المجتمع المدني الرومانية بقدر كبير في الحوار الوطني المتطور حول التشريعات الخاصة بالمنظمات الغير حكومية. وقد أعدت تقارير، وأجرت دراسات، وقدمت ترجمات لأفضل الممارسات الأجنبية، فضلاً عن الاجتماع مع المسؤولين الحكوميين. وقد أقامت جمعية منظمات المجتمع المدني حواراً مع اللجنة القضائية لغرفة النواب حول التعديلات على القرار بتاريخ 2000/26 (قانون إطار العمل بشأن المنظمات الغير هادفة للربح في رومانيا)، ولاسيما تلك المتعلقة بحالة النفع العام. إضافة إلى ذلك، ساعدت مقترحات المنظمات الغير حكومية الوزارات في تحديد معايير اختيار وتمويل مشاريع المنظمات الغير حكومية. كذلك، تم تضمين 1 في المائة من الضريبة في القانون المالي في يناير 2004؛ مبادرة النص جاءت من الحزب السياسي المعارض بالتعاون مع أكثر من 200 منظمة غير حكومية.

كما أن عملية التشاور ليست سهلة دائماً، بالرغم من ذلك. ففي بعض الأحيان يطلب من المنظمات الغير حكومية إبداء الرأي والمقترحات في آخر الوقت، والذي يجعل الأمر مستحيلاً بالنسبة لمساهماتها. وتتضمن مشكلات أخرى الإخفاق في شرح غرض التشاور المطلوب، الإخفاق في تقديم الوثائق الضرورية مقدماً، وحالات الفشل في اتخاذ آراء تم التعبير عنها في الحسابان في صياغة القانون النهائي. على سبيل المثال، اقترحت الجمعيات الحكومية المحلية تعديلات للقانون، فضلاً عن مسودات قانون اللامركزية للخدمات المالية والعامة. وحتى لو كانت تلك الجمعيات من بين أهم أصحاب المصلحة فيما يتعلق بتلك القوانين، فإن مقترحاتهم لم يتم قبولها.

هناك مجال آخر لاشتراك المنظمات الغير الحكومية النشط وهو الحوار حول الورقة البيضاء للمفوضية الأوروبية حول الحكم الرشيد. وقد قامت المنظمات الغير حكومية بتنظيم مناقشات عديدة. على سبيل المثال، المركز الإقليمي للمنظمات الغير حكومية في كونستانا عقد حواراً يبرز ممثلي القطاع العام، الأكاديميا، اليوريسك (المعهد الأوروبي للمخاطر والأمن والتواصل)، ووزارة الدمج.

وعموماً، تشكل المنظمات الغير حكومية الرومانية تحالفات قائمة على القضايا، مما يسمح بمزيد من تأثير فعال حول تطوير وتنفيذ السياسات العامة. وقد وحدث ثلاثين منظمة غير حكومية، على سبيل المثال، قواها لمحاربة العنف الممارس ضد المرأة. كما أن قضايا محاربة الفساد، والصحة، والتمييز جميعها قضايا تتطلب حشد الجهود أيضاً، كما تم إنشاء العديد من التحالفات وأجريت حملات واسعة حول تلك القضايا في السنوات الأخيرة.

مجالات التعاون: الفرص والتحديات

وقد أوجد التعاون بين المنظمات الغير حكومية والحكومة العديد من المبادرات لضمان نجاح تنفيذ القوانين: وهو دليل لتطبيق قانون الشفافية، القواعد التشريعية بالنسبة للمساعدة الاجتماعية، ونماذج الممارسة الجيدة في حماية الأطفال. إضافة إلى ذلك، ساهمت المنظمات الغير حكومية في تقارير الأكاديمية الرومانية.

والإدارة هي من بين مؤسسي جمعية البوابة الرومانية، التي تحدد، وتستهل في، وتنفذ البرامج التي تعمل على تعزيز التطور الإلكتروني في رومانيا. كما أنه تم تأسيس الجمعية كجزء من بوابة التنمية الرومانية، الممولة من قبل البنك الدولي من خلال معلومات برامج التنمية. وقد أنتج البرنامج الانترنت الواسع في البلد بالنسبة لرومانيا؛ وهو مركز موارد قائم على الانترنت حيث يستطيع الناس في رومانيا وفي الخارج من المعرفة بشأن التجارة الإلكترونية، والمؤسسات الحكومية وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني، وأكثر من ذلك. كما أن المعلومات بالنسبة لبرنامج التطور يسعى لإستخدام الشبكة العنكبوتية لتعزيز تدفق التكنولوجيا والمعلومات، وبذلك مساعدة رومانيا (وبلدان أخرى في الانتقال) في التقدم نحو الاندماج الأوروبي.

اتجاه جديد في التعاون هو العقود التي ترسم إطار حقوق وواجبات الأطراف وأنشطتها المستقبلية تجاه الأهداف المشتركة. ولأن السكان في رومانيا يعتبرون أكثر الناس معرضين للخطر، فإن الإدارة قامت بتوقيع اتفاق مع مركز روما للتدخل والدراسات الاجتماعية لتقديم الفرص المتكافئة لأطفال روما دون برامج أوراق الهوية. إضافة إلى ذلك صادقت الإدارة على بروتوكول تعاون لمدة سنة واحدة مع النشاط المدني فضلاً عن ثلاثة اتفاقيات تعاون مع فيلق السلام: تطوير المنظمات الغير حكومية في مجالات المجتمع، الصحة، الشباب؛ التنمية الاقتصادية للمجتمعات؛ وإدارة وبرنامج التنظيف البيئي.

كما أن الإدارة لديها شركاء دوليون كذلك. وقد وافقت الوكالة الفرانكفونية ما بين الحكومة على أحد المشاريع الذي تم تنفيذه بالتعاون مع منظمة غير حكومية فرنسية، أوريفال. وعلى جلسات التدريب الاقليمية في ثلاث من أكبر المدن الرومانية، قارن الموظفون المدنيون والمنظمة الغير الحكومية الممارسات الرومانية والفرنسية في تشكل الشراكات مع السلطات العامة.

إضافة إلى ذلك، تعمل الإدارة لتبني تطوير المجتمع المدني في جمهورية مولدوفا، دولة مجاورة لرومانيا إلى الشمال الشرقي. وقد قام أحد المشاريع، المتعهد بها بالشراكة مع معهد السياسات في جمهورية مولدوفا، بتطوير نشرة اسبوعية، الديمقراطية، تصدر في تشيزناو، عاصمة مولدوفا، وأكبر مدنها، في المنطقة الشمالية الشرقية لرومانيا.

وطبقاً لأوتليا وزملائها في الإدارة، فإن المعوقات بالنسبة للشراكة الفعالة بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية هي جدول أعمال الحكومة الواسع والمعقد و محدودية الموارد (الوقت، الخبرة، المال)، التي يمكن تخصيصها إلى الشراكة.³⁹ وتنتج هذه المشكلات الاحباط من جانب المنظمات الغير حكومية. ويخشى أن سوء التجارب واخفاقات بعض المنظمات قد تضر القطاع بأكمله. وهناك قلق آخر أن نقص القدرة الكافية من جانب منظمات المجتمع المدني قد ينتج عنها ضياع للفرص القيمة بالنسبة للقطاع للتأثير على جدول السياسة.

وظائف التواصل الحكومي المناطة بالإدارات الموجودة

أستونيا

معلومات تاريخية

يعود نهوض المجتمع المدني في أستونيا إلى عاملين رئيسيين: خيبة الأمل من نظام الحكم القائم والثقة المتزايدة بين المواطنين أنه يمكنهم المساهمة في صناعة القرار العام.⁴⁰ وقد تولى القطاع الثالث دوراً مثل "الصوت الطبيعي للناس" في تقديم وسيلة لهم من أجل التعبير عن آرائهم وممارسة حقوق اجتماعهم.

وقد بدأ القطاع الثالث باتفاقية مشاركة بين القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني. والاتفاقية الناتجة، المعروفة بمفهوم تطوير المجتمع المدني الأستوني، "إيكاك"، وافق عليها البرلمان في عام 2002. الغرض من الاتفاقية كان تقديم الأساس لتفاعل عادل بين القطاعات في مساهمة القيم، والأهداف والقواعد المقبولة عموماً.⁴¹ وكما سيتم مناقشته أدناه، فإن وزارة الشؤون الداخلية تولت مسؤولية التنسيق مع المجتمع المدني، بما في ذلك القضايا المرتبطة بتنفيذ الاتفاقية وتأسيس لجنة من الممثلين الحكوميين والمنظمات الغير الحكومية.

مشاركة المنظمات الغير حكومية

تم اتخاذ مبادرة الاتفاقية في عام 1999. ولكي نضمن عملية مفتوحة وتجميع مقترحات مختلفة، هناك سلسلة من جلسات الحوار، والمفاوضات والنقاش تم تنظيمها واستمرت لفترة خمسة عشر شهراً. وبشكل مؤثر، عمل أكثر من 2,500 منظمة غير حكومية سويماً تحت قيادة "نينو" (شبكة المنظمات الأستونية الغير حكومية) بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأخيراً، تم نقل، الفكرة الأولية- عقد القطاع العام مع المنظمة الغير حكومية- إلى وثيقة استراتيجية تضع مبادئ ارشادية للتعاون بين الحكومة والقطاع المدني.

كما تم الانتهاء من مسودة إيكاك في نوفمبر 2000، بعد عملية سعت للحصول على مقترحات وتعليقات من الجهاز الاستشاري لمشروع إيكاك، اللجنة الدستورية لريجيكوجو (البرلمان الأستوني) المسؤولين المحليين والمركزيين، ولقاءات المنظمات الغير حكومية الإقليمية. وقد تم تقديم إيكاك إلى ريجيكوجو من قبل

وظائف الإدارة

أنيبت مسؤولية تنفيذ المفهوم إلى وزارة الشؤون الداخلية. وبموجب نظامها الأساسي، يتوجب على الوزارة التنسيق والتعاون مع القطاع الثالث وتعزيز تنمية المجتمع من خلال حكومتها المحلية وإدارة الإدارة الإقليمية.⁴³ وتساعد الإدارة أيضاً "اللجنة المشتركة" بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية في الشؤون الإدارية، والتحليلات، والتحقيقات التي تنشأ في سير عملها التي توصي بتنفيذ الاتفاقية.

وقد أنشئت اللجنة المشتركة لأغراض بدء وتحقيق وتقييم خطط العمل لتنفيذ إيكاك. وتتألف اللجنة من ثمانية ممثلين من الحكومة وأربعة عشر من القطاع الغير ربحي، مع رئاسة وزير الشؤون الإقليمية. كما عقد الاجتماع الأول للجنة في أكتوبر 2003. وطبقاً للأوليات إيكاك الطويلة والقصيرة الأمد، تم إيجاد ثلاث فرق عمل: (1) الاشتراك، التشاور، تقييم السياسة، والتشريع؛ (2) التمويل والإحصاءات؛ و(3) التوعية، التعليم المدني، الإعلام، البنية التحتية.⁴⁴ كما أن ممثلي الحكومة والمنظمات الغير حكومية يتشاركون في رئاسة فرق العمل. أحد المهام الأولية للجنة هو التخطيط لتنفيذ إيكاك من خلال فحص تجارب كندا وبريطانيا العظمى. كما أن خطة تنفيذ إيكاك لسنة 2004-2006، والتي تم تبنيها بالإجماع من قبل الحكومة الأستونية، تلخص العمل المنجز حتى الآن من قبل اللجنة المشتركة. "كما أن جهود اللجنة المشتركة وضعت في نسق جدول يتألف من 11 هدف يؤكدون القضايا المتصلة بالتشريع، المشاركة المدنية، التمويل، والإحصاء والتعليم المدني والوعي العام المقسمة إلى أنشطة مستقلة بصورة محددة فيما يتعلق بالاستقطاب، والوقت والمسؤولية."⁴⁵

مجالات التعاون: الفرص والتحديات

من بين المجالات السبعة للتعاون بين المنظمات الغير حكومية والحكومة المحددة في إيكاك، الأولويات الحالية هي الإحصاءات، التعليم المدني، نظام الدعم بالنسبة للمبادرات المدنية. أولاً، تجميع وتحديث الإحصاءات في قاعدة بيانات المنظمات

ثانياً، التعليم حول الحقوق المدنية والواجبات يعمل على تعزيز مشاركة المواطنين. كما أن التعاون بين المنظمات الغير حكومية ووزارة التربية والتعليم تحاول تحقيق عدة أهداف في مجال التعليم المدني: إدخال الدورات ذات العلاقة في المناهج الدراسية بدءاً من الفصل الأول، وتدريب المعلمين بصورة كافية، وإنشاء امتحان حكومي إلزامي.

وأخيراً، ولكي يتم تفادي زيادة الوحدات الإدارية، فإن الحكومة المحلية ودائرة الإدارة المحلية ستقوم بتطوير مفهوم "مكتب موقف واحد" على مستوى البلد. وسيتطلب هذا من بين أشياء أخرى، تغيير وظائف تكميلية إلى مراكز التطوير الموجودة في المقاطعات. ويمكن لهذه المكاتب تنسيق الشراكات الإقليمية. ويمكنها تقديم الخدمات المتعلقة بعملية الوصول والأموال الأوروبية، والأعمال وتطوير المجتمع والتشاور الأساسي. كما أن الغرض الأساسي من تلك الهياكل الداعمة هو ضمان كفاءة واستدامة جمعيات المواطنين.

وتشارك المنظمات الغير حكومية في صناعة القرار العام. كما يشارك ممثلو القطاع الثالث في فرق العمل ولجان الخبراء في جميع الوزارات، ولاسيما تلك التي تشكل وتنفذ السياسات المرتبطة بتطور المجتمع، التعليم، الشباب، والمنشآت التجارية. ولسوء الحظ، فإن اللقاءات العامة وجلسات الاستماع لا تزال ميزة غير شائعة في الحياة السياسية الأستونية.

وأحد المعوقات بالنسبة للتعاون بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية، من وجهة نظر مارييس بورمان من الحكومة المحلية ودائرة الإدارة الإقليمية، هو أن الخطة الحالية تُعقد الدور الجديد للإدارة في تنسيق الجهود. وكل وزارة أقامت شراكات عاملة مع منظمات المجتمع المدني، ولهذا فإن إدخال نموذج مختلف من التعاون هو أمر تحدي. إضافة إلى ذلك، فإن تنوع وتعقيد المواضيع يمثل تحدياً بالنسبة لوظائف الدائرة الموحدة حديثاً.

ومن وجهة نظر المنظمات الغير حكومية، فإن المعوقات الرئيسية هي "انعدام الثقة"، والإدارة المختلفة والهياكل الإدارية، و الموارد.⁴⁶ وقد أخفقت الحكومة في فهم مشكلات المنظمات الغير حكومية العادية مع استدامتها ونضالها اليومي للبقاء. كما أن تحول القطاع الثالث الأستوني ربما يعزز التعاون مع الحكومة: سيصبح القطاع أصغر من حيث العدد بسبب الإحصائيات المحسنة والدقيقة، ولكنه سيتطور من حيث الجودة، وتقديم الخدمات والحيوية والمالية.

لاتفيا

معلومات تاريخية

تعمل سكرتارية وزير التعيينات الخاصة لشئون دمج المجتمع، لاسيما إدارة دمج المجتمع، كمكتب للتواصل بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية في لاتفيا. كما أن السياسة اللاتيفية تضع أولوية عالية حول الاندماج الاجتماعي، بمشاركة مدنية وهي أحد القيم الجوهرية. كما المنهجية المتجهة من أدنى إلى أعلى تبحث لتوليد المزيد من التفاعلات الإنتاجية بين الحكومة والمجتمع المدني بواسطة تعزيز اهتمام المواطنين والاشترك في حكم الدولة. ويمكن للمنظمات الغير حكومية لعب دور هنا من خلال تطوير طرق التأثير على صناعات القرار في جميع المستويات ومن خلال مساعدة التثقيف المدني للسكان. كما تركز الدائرة أنشطتها على تطوير الحوار الذي يجريه المواطنون ومنظماتهم مع الدولة.⁴⁷

وظائف المكتب

إدارة الاندماج الاجتماعي هو الجهاز الحكومي الريادي في مجال التعاون بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية. وله المسؤوليات التالية: إعداد التشريعات والقواعد الأخرى التي تخاطب الاندماج الاجتماعي وحقوق الأقليات حسب تشريعات الاتحاد الأوروبي والاتفاقيات الدولية؛ لتنفيذ وتنسيق البرامج الحكومية، "دمج المجتمع في لاتفيا" والليفيون في لاتفيا؛ ولتعزيز تطوير المجتمع المدني. كما أن الدائرة هي أيضاً مسئولة عن تنسيق الدعم الحكومي بالنسبة للجمعيات الثقافية بالنسبة للأقليات الاثنية، فضلاً عن تقييم أوراق السياسة المتصلة والقوانين التشريعية من الوزارات الأخرى. كما أن الدائرة لديها مسئولية إضافية لتزويد المجتمع بالمعلومات والتثقيف ذات الصلة.

مشاركة المنظمات الغير حكومية

تطوير استراتيجية تطوير المجتمع المدني بالنسبة للاتفيا هو مشروع ضمن إطار عمل فير "PHARE"⁴⁸ ، حتى يمكن للقواعد والإجراءات والشروط المرجعية بالنسبة لمشروع "فير" أن تحكم اللجنة التسييرية". وتشتمل اللجنة على ممثلين من المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية فضلاً عن المنظمات الغير حكومية. وبالرغم من أن قطاع المجتمع المدني لم يستهل المشروع، فإن المنظمات الغير حكومية تم دعوتها للتعبير عن آرائها خلال تطوير الشروط المرجعية. وقد شاركت المنظمات الغير حكومية في النقاش حول مشروع وثيقة إطار العمل للبرنامج الوطني "دمج المجتمع في لاتفيا"، والتي تم الموافقة عليها في 2000. كما أن البرنامج انتزع استجابة هامة واعتبر خطوة هامة نحو تحسين الاندماج الاجتماعي.

مجالات التعاون: الفرص والتحديات

كما أن التعاون بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية يمثل هدفاً رئيسياً "لدمج المجتمع في لاتفيا". وبموجب هذا البرنامج، فإن على الدولة أن تدعم إنشاء وتشغيل المنظمات الغير حكومية. والأولويات هي لتعزيز الروابط بين الأفراد والجماعات في المجتمع وتلك التي بين الأفراد/الجماعات في المجتمع والدولة. كما أن تنفيذ اتفاقية إطار العمل بدأت في صيف 2001، مع إنشاء صندوق دمج المجتمع.⁴⁹ وبموجب هذا الإطار، فإنه من المتوقع أن تنص سياسة الحكومة على تعاون مكتب مع مراكز المنظمات الغير حكومية ودعمها، فضلاً عن تعزيز تطوير المنظمات الغير حكومية. المجالات الرئيسية للتعاون هي كالتالي:

- التشريع: تطور قانون الجمعيات والمؤسسات خلال التعاون الوثيق بين الوزارات المسؤولة ومجتمع المنظمات الغير حكومية. وبالرغم من أن قانون المنظمات الغير حكومية لا يفرض أية معوقات أمام إنشاء وتشغيل جمعية ما، فإنه لا ينظر إلى أنه يدفع من تطوير المنظمات الغير حكومية واستدامتها المالية. ولذلك السبب، فإن القانون حول منظمات النفع العام قد تم تبنيه في 2004 وتم إعداد مشاريع القوانين ذات العلاقة وتسليمها من قبل ممثلي وزارات الثقافة، المالية والاقتصاد، بالتعاون مع المنظمات الغير حكومية. إضافة إلى ذلك، فإن الجمعيات في مجالات معينة تشارك في

- الأعمال الخيرية والإحسان: لقد تم تشجيع التقاليد الخيرية بين رجال الأعمال والأفراد من خلال حلقات النقاش والعروض التقديمية.
- التعاون بين الدولة والسلطات المحلية، رجال الأعمال والمنظمات الغير حكومية: مقارنة بالاتفين الآخرين، فإن سكان ريجا، العاصمة، لديهم فرص كبيرة للاجتماع من خلال المنظمات الرسمية والتأثير على صناعة السياسة. وأكثر من 60 في المائة من جميع المنظمات الغير حكومية المسجلة في ريجا. فإنه يعتبر من المهم القيام بتعزيز المشاركة المدنية في المناطق والمناطق الريفية، حيث يملك السكان أقل الموارد. وهذا البرنامج أجرى أنشطة تعليمية ومعلوماتية ونفذ منحاً لمشاريع تعزز من التعاون بين المنظمات الغير حكومية والحكومة. على سبيل المثال، نظام تبادل معلومات مشترك في جميع المناطق تم إنشاؤه لتسهيل وصول المنظمات الغير حكومية إلى المعلومات. إضافة إلى هذا التعاون الإقليمي، أجري حوار ناجح على المستوى الوطني يتعلق بحماية البيئة، وحقوق المستهلك، والتطور الصناعي.
- تفويض الوظائف إلى المنظمات الغير حكومية: الحكومة تحصل على الخدمات من خارجها بموجب مبادئ المساواة والمنافسة العامة. وفي الوقت الحالي، في عملية الحصول على الخدمات تم إنجازها بصورة أولية من خلال التعاقد الحكومي للحصول على الخدمات الاجتماعية، إضافة إلى اتفاقية وزارة الثقافة مع منظمات فنية محترفة واتفاقيات وزارة التربية والعلوم مع المنظمات الغير حكومية التي تتعامل مع التعليم وقضايا الشباب. ومعظم مؤسسات الدولة، من ناحية أخرى، لا تزال تفتقر إلى الخبرة والمعرفة بألية التعاقد.

ولقد تم تنفيذ معظم هذه المشاريع بدعم مالي من سكرتارية وزير التعيينات الخاصة للاندماج الاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلاً عن المساعدة من مؤسسة دمج المجتمع الحكومية، وإدارة شئون الأقلية الاثنية، والحكومات المحلية، مؤسسة الشراكة الأمريكية البلطيقية، وبرنامج فير وآخرين.

أحد الأنشطة الأخيرة من دائرة الدمج الاجتماعي كان المؤتمر الدولي، "يمكننا الذهاب أبعد من ذلك" والنشاط الشبابي الوطني للأقلية- دفعه للاندماج الاجتماعي،" تم تنظيمه بمشاركة مؤسسة فريدريتش نومان في ديسمبر 2003. كما أن المشاركين من لاتفيا، أستونيا، والاتحاد الروسي- بما في ذلك خبراء رائدون في علم الاجتماع، العلوم السياسية والعلوم الثقافية، فضلاً عن الأقلية الوطنية (الشباب) والمنظمات الغير حكومية وممثلي وسائل الإعلام- قدموا خبرات بلدانهم في دمج شباب الأقلية الوطنية، وقاموا بتحليل الوضع الحالي وناقشوا الخطط المستقبلية.

الإدارات الحكومية المتعددة المناط بها مسؤولية التعاون مع المنظمات الغير حكومية

ليثوانيا

معلومات تاريخية

مقارنة بالبلدان الأخرى التي تم مناقشتها في هذا المقال، لا تملك ليثوانيا وحدة إدارية واحدة متخصصة في التعاون والتنسيق بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية. وبدلاً من ذلك، العديد من المؤسسات مسئولة عن جوانب معينة من التعاون مع المنظمات الغير حكومية.⁵⁰ على سبيل المثال، وزارة التأمين الاجتماعي والعمل تنسق مع تقديم الخدمات الاجتماعية بموجب الاتفاقيات بين البلديات والمنظمات الغير حكومية، أمر ينظمه القانون الخدمات الاجتماعية. كما أن المجلس الليثواني لشئون المعاقين يشرف على المشاريع الحكومية والمنظمية التي تستلزم، من بين أشياء أخرى، التأهيل الطبي والوظيفي والدمج الاجتماعي للأشخاص المعاقين. كما يعمل مجلس شئون الشباب بموجب الشروط نفسها ويسهل التمويل من موازنة الدولة وتنفيذ مبادرات المنظمات الغير حكومية الشبابية.⁵¹

مجالات التعاون: الفرص والتحديات

يدافع بعض المراقبين عن جهاز واحد مخصص لتبني العلاقات التعاونية بين الحكومة والقطاع الثالث. إضافة إلى ذلك، فإن أصحاب المصلحة من كلا القطاعين ينظرون إلى نقص الإطار القانوني الكافي على أنه معوق رئيسي بالنسبة للتعاون بين المنظمات الغير حكومية والحكومة. ومعوق آخر هو التمويل، لأن مصادر التمويل الرئيسية بالنسبة للمنظمات الحكومية لا يزال المانحون الأجانب، مع تقديم خيارات بسيطة من قبل الدولة.

ومؤخراً، تم صياغة قانون تطوير المنظمات الغير حكومية مع مساهمات كبيرة من ممثلي المنظمة الغير الحكومية والخبراء، الذين وحدوا جهودهم مع جهود مجموعة العمل المؤقتة لحل مشكلات المنظمات الغير حكومية التابعة للبرلمان الليثواني (سيماس)، وكانت المقترحات الرئيسية هي أن القانون يحدد أشكال التعاون بين الحكومة والمنظمات، وأنه يقوم بوضع الواجبات من جانب الحكومة للتشاور مع المنظمات الغير حكومية، لتيسير الوصول إلى المعلومات الحكومية، وللسماع بالمنظمات الغير حكومية للمشاركة في صناعة القرار.

ومثال آخر جيد للتعاون الناجح هو مشروع تخفيف الفقر المستمر الذي بدأ في عام 2002. وقد عمل كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل، ومركز الدعم والمعلومات الغير حكومي سوياً لتحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية: وضع الأساس لشبكة المنظمات الغير حكومية ضد الفقر والحوار المؤسسي المستمر بين المنظمات الغير حكومية والحكومة، وبتثقيف مشاركي الشبكة، وإدارة المشاريع التجريبية حول الإدماج الاجتماعي.

كما أن المفوضية الدائمة للمنظمات الغير حكومية ومستشار العلاقات مع المجتمع يعملان كلاهما عن قرب مع المكتب التنفيذي لرئيس الوزراء لإيجاد الطرق لتحسين البيئة بالنسبة للمنظمات الغير حكومية. ويمكن أن تعتبر هذه الهياكل خطوة تجاه إيجاد هيئة حكومية للتواصل مع القطاع الثالث. إضافة إلى ذلك، فإن إنشاء جهاز تواصل أمر يتماشى مع أهداف برنامج الحكومة الليثوانية للأعوام 2001-2004، الذي ينادي بدعم المنظمات الغير حكومية عموماً والتعاون الحكومي مع المنظمات الغير حكومية والمجتمع المدني على وجه الخصوص. كما أن الآليات الإقليمية بالنسبة للتعاون من المحتمل أن تحمل أهمية كبرى، بسبب العدد المتزايد للمنظمات الغير حكومية التي تركز على تقديم خدمات اجتماعية على المستوى المحلي واحتياجهم لتطوير علاقات مع السلطات المحلية.

وبدون الشكل المؤسسي للتعاون، فإن القطاع الثالث أعترف بالحاجة لتواصل منسق. ورداً على ذلك، فإن مركز الدعم والمعلومات الغير حكومي ينفذ مبادرات لتسهيل تبادل المعلومات والآراء. على سبيل المثال، العديد من قوائم البريد

الإلكتروني والنشرات الخاصة بالمنظمات متاحة أمام أفراد مجموعة سيماس، مجلس تحالف أعمال الخير التابع للمنظمات الغير حكومية، والمفوضية الدائمة للمنظمات الغير حكومية، فضلاً عن خبراء قانونيين، ومانحين ومجالس تفكير، ومنظمات غير حكومية. النتيجة هي ملتقى مفتوح وسهل الوصول إليه لمناقشة التشريعات والقضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

هناك حاجة لجهاز حكومي مركز لتمكين "علاقات أقرب بين القطاع الثالث والحكومة، وأكثر فعالية والحكومة، ويمثل مصالح المنظمات الغير حكومية بصورة أكثر فاعلية ويوزع موارد الدولة بالنسبة لأنشطة المنظمات الغير حكومية بشكل مقصود وعقلاني، حسب ما يقول ماريوس نافادونسكيس، من وزارة التأمين الإجتماعي والعمل

وتطور إيجابي آخر هو زيادة مشاركة المنظمات الغير حكومية في صناعة القرار. وكما هو محدد في قانون الإدارة العامة، فإن المنظمات الحكومية على المستويات الوطنية والمحلية يتم تشجيعها للتشاور مع منظمات المجتمع المدني المعنية حول مشاريع القرارات التشريعية، والقرارات والسياسات. وحتى يكون هذا النص سارياً بشكل كلي، يجب على المؤسسات الحكومية نشر مشاريع القوانين في الصحافة أو على الانترنت ومن ثم عقد جلسات استماع.

الخاتمة:

قدمت مكاتب التواصل التابعة للمنظمات الغير حكومية آليات حيوية لنجاح التعاون ما بين المنظمات الغير حكومية والحكومة. كما أن فوائد أنشطتها يعترف بها من قبل البيروقراطيين و ممثلي المنظمات الغير حكومية. كما تساعد المكاتب في التعرف، أولاً، على المشكلات في زيادة استدامة قطاع المجتمع المدني وفي بناء شراكات قابلة للتنفيذ وثانياً، أنسب الحلول للمشكلات. كما أن المبادئ القيادية في تلك العمليات المستمرة هي الحوار المفتوح والثقة والتفاهم المتبادل، والأهداف المشتركة. والالتزام بتلك المبادئ يجعل مكاتب التواصل التابعة للمنظمات الغير حكومية مجرد هياكل إدارية، ولكنها جسور هادفة وذات معنى بين القطاعات العامة والغير ربحية.

1. سيظهر هذا المقال في كتاب حول الشراكات بين المنظمات الغير حكومية والحكومات، وسيتم نشره من قبل المركز الدولي لقانون المنظمات الغير هادفة الربح.

كما أن المؤلف يود أن يشكر العديد من الزملاء والخبراء والذي دونهم لما كان هذا المقال ممكناً. ويفضل فريق المركز الدولي لقانون المنظمات الغير هادفة الربح- ستيفن كلينجلهوفر، دوجلاس روتزي، كاترين شيا، وجميع الزملاء من مكتب واشنطن دي سي. الذين اتاحوا لي الفرصة للعمل حول الموضوع وتقديم مشورة ممتازة وحاسمة وكذلك التشجيع طوال مدتها. وشكر خاص يذهب إلى فريق "التعاون الحكومي والمنظمات الغير الحكومية": رادوست توفتيسوفا، نيلدا بولاين، وكاترين هادسي-ميديسيفا من المركز الأوروبي لقانون المنظمات الغير هادفة الربح، الذي قدموا ملاحظات قيمة. وإلى أولئك الذين شاركوا في عملية المسح، وأشكرهم على المعلومات المفيدة، وعلى مقترحاتهم البناءة والخلاقة، وعلى وقتهم الثمين: إيزابيلا سيزانياوسكا ومالجورزاتا مازور (بولندا)؛ مارتين فيسن وبيتر باجاس (الجمهورية التشيكية)؛ نورا ساسفاري (المجر)؛ تيرزا هورسكا (سلوفاكيا)؛ فيدور سرين (سلوفينيا)؛ سفجيتا بالفا-ماتيك باجسيك (كرواتيا)؛ دانيلا بارفوليسكو، ديانا نيتولسكو، أوتليا بوب، وجبريليا ماتى (رومانيا)؛ ماريس بورمان وكريستينا ماند (إستونيا)؛ ماريوس نافادونسكيس (ليثوانيا) وإينيس فايفير (لاتيفيا).

2. ماريا جيراسيموفا هي محامية بلغارية ذات خبرة مهنية في الحكومة المحلية وأكاديميا تركز على قضايا قانون المنظمات الغير حكومية. وتعمل حالياً على درجة الماجستير في الإدارة العامة في جامعة كنتكي. وهذا المقال كتب خلال فترة الأنسة جيراسيموفا كزلمية عليا في المركز الدولي لقانون المنظمات الغير هادفة الربح. وقد تم إتاحة هذا المنشور من خلال الدعم المقدم من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تحت شروط المنح رقم. EDG-A-00-01-00002-00. والآراء المعبرة هنا هي آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

3. وفي مثال آخر من هذا النموذج، فإن حكومة مقدونيا في عام 2004 تبنت مبادرة لإنشاء وحدة الحكومة للتعاون مع القطاع الغير حكومي في جمهورية مقدونيا. وستكون الوحدة الحكومية مسؤولة عن بناء الثقة وزيادة التعاون بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية" كشرطين مسبقين أساسيين للتحديث وتطوير المجتمع المدني في مقدونيا." ومن بين المهام الأخرى،

4. هذا المختصر هو "للمنظمات الشبه غير حكومية" ويستخدم لتخصيص المنظمات الغير حكومية المشكلة من قبل فروع حكومية التي تعمل كمنظمات غير حكومية بالرغم من انعدام الاستقلالية من الدولة.
5. نيلا بولاين ورادوست توفتسوبا ، تحليل مقارن للسياسات الأوروبية وممارسات التعاون بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية" (بودابست، المجر، ECNL، فبراير، 2004).
6. <http://www.gov.si/sves/>
7. الاتفاقية هي وثيقة سياسة تبرز مبادئ التعاون بين القطاع العام والمجتمع المدني المنظم وإنشاء هيكل أساسي للشراكة المستقبلية. أنظر دايمر ليف، إرشادات إعداد الاتفاقيات، الجريدة الدولية الثالثة لقانون المنظمات الغير ربحية (2001)، المتاحة على <http://www.icnl.org/journal/vol3iss4/guidelinesforcompact.htm> أنظر <http://www.thecompact.org.uk>
8. بناءً على مقابلة تلفونية مع فيدور سيرن، المنسق الوطني للتعاون مع المنظمات الغير حكومية (27 مايو، 2004)
9. <http://www.mpips.gov.pl/english/index/php?dzial=52>
10. [http://www.icnl.org/Library/cee/laws/polpulbben_volunt\[eng\].htm](http://www.icnl.org/Library/cee/laws/polpulbben_volunt[eng].htm)
11. رسالة الكترونية من إيزابيلا سزانياوسكا، رئيسية القطاع القانوني، إدارة النفع العام، إلى ماريا جيراسيموفا (14 مايو 2004).
12. بناءً على مقابلة تلفونية مع مالجورزاتا مازور، إدارة النفع العام (25 يونيو، 2004).
13. في نفس الوقت، بناءً على مثال وزارة المالية، ولخيبة أمل المنظمات الغير حكومية، فإن أقصى خصم متاح بموجب قانون الضرائب بالنسبة للمساهمات الخيرية خفض إلى 350 زل (تقريباً 100 دولار) بالنسبة للمانحين الأفراد و10 في المائة بالنسبة للمبلغ المتبرع به بالنسبة للشركات المانحة.
14. <http://wtd.vlada.cz/eng/vybory.htm>

15. في بداية عام 1992، المجلس الوطني التشيكي سن تعديل على قانون الخصخصة يخصص جزءاً من محفظة صناعة الدولة المخصصة بواسطة طريقة الخصخصة لاحتياجات المؤسسة. كما أن صندوق خصخصة الدولة أنشأ صندوق الاستثمار كشركة مساهمة لإدارة محفظة الاستثمار القائم على الواحد في المائة ومن ثل توزيع الحصص أو الأرباح منها إلى المؤسسات. راجع بيتر جان باجاس، أوقاف المؤسسات تتلقى مساهمات من صندوق خصخصة الدولة لجمهورية التشيك" الجريدة الدولية الثانية لقانون المنظمات الغير حكومية (أغسطس 1999)،

<http://www.icnl.org/journal/vol2iss2/pajasczech.htm>

Ibid 16.

17. مقابلة تلفونية مع بيتر باجاس، نائب رئيس الإدارة. الكلية الأمريكية الأنجلو أمريكية (4 يونيو 2004).

18. هانا فريستنسكا، سكرتير، السكرتارية العامة للمنظمات الغير حكومية، ومارتين فيسن، المنظمات الغير حكومية والغير ربحية في الجمهورية التشيكية" (8 يونيو 2008).

19. سوبرا، رسالة 17.

20. رسالة عبر البريد الإلكتروني من مارتين فيسن، سكرتارية المجلس الحكومي للمنظمات الغير حكومية، إلى ماريا جيراسيموفا (30 يونيو، 2004).

21. سوبرا، رسالة 17

22. مقابلة تلفونية مع تيريزا هورسكا، المستشار الأول للمجلس.

23. معلومات حول مجالات التعاون تقوم بشكل كبير على عرض "نظرة عامة عن المنظمات الغير حكومية/العلاقات الحكومية في إطار العمل القانوني للمجتمع المدني في سلوفاكيا بعد 1989، مقدمة في مؤتمر حول "الحكومات والمنظمات الغير حكومية في دول الانضمام، أبريل 14-16، 2003. بودابست.

24. <http://www.uzuvrh.hr>

25. حكومة جمهورية كرواتيا، برنامج العمل بالنسبة 2000-2004 (كما تم الاستشهاد به "من الرؤية إلى التغيير، نشرة من قبل مكتب الحكومة للمنظمات الغير حكومية، 2003.

26. <http://zaklada.civilnodrustvo.hr>

27. بالنسبة للمعلومات التفصيلية حول النموذج الجديد، راجع سيفيجانتا بلافسا-ماتيك وكاترين هادزي-ميسفا، نموذج جديد بالنسبة لتطوير المجتمع المدني في كرواتيا. SEAL، شتاء 2003/صيف 2004، صفحة <http://www.efc.b/seal/jouranl.htm>43
28. مع تبني القانون حول الدخل من ألعاب الفرص والمنافسات (2002)، فإن الأساس المادي تم تشكيله بالنسبة لتأسيس المؤسسة الوطنية لتطوير المجتمع المدني، حيث أن بعض الأموال كما حددتها المادة 10 من هذا القانون، الغرض للمنظمات التي تساهم في تطوير المجتمع المدني، سيتم توجيهها إلى المؤسسة الوطنية. وطبقاً للقرار الذي تم تبنيه من قبل حكومة جمهورية كرواتيا في مارس 2003، فإن مستوى تلك النفقات حول أنشطة المؤسسة الوطنية تبلغ 14% من إجمالي جزء الدخل من ألعاب الفرص التي توجه نحو المنظمات الغير حكومية، طبقاً للمادة 10 من القانون حول الدخل من ألعاب الفرص والمنافسات. "من الرؤية إلى التغيير" نشرة من قبل مكتب الحكومة للمنظمات الغير حكومية، 2003.
29. القرار حول تعديل قرار إنشاء المجلس بالنسبة لإنشاء المجلس لتطوير المجتمع المدني واختيار رئيس وأعضاء المجلس (الجريدة الرسمية لجمهورية كرواتيا رقم، 2003/111) وعلى وجه الخصوص تسمية الوزارات التي يمكن أن تعين الممثلين والمجالات منها المنظمات الغير حكومية يمكنها تعيين ممثلها.
30. <http://www.nonprofit.hu>
31. رسالة الكترونية من نورا ساسفاري، رئيس الوحدة، المكتب الحكومي لتكافؤ الفرص، والدكتور جيورجي بودي، مدير، إلى ماريا جيراسيموفا (27 مايو، 2004)، مقابلة تلفونية.
32. راجع مناقشة الصندوق المدني، أدناه.
33. بولاين وتوفتيسوفا، سوبرا، رسالة 2
34. سوبرا، رسالة 31
35. رسالة الكترونية من إدارة التحليل المؤسسي والعلاقات مع البيئة المشتركة إلى ماريا جيراسيموفا (10 يونيو، 2004).
36. <http://ro-gateway.ro/civsoc/>
37. مونا موسكا وهوريا بول ترب، تطوير قانون النسبة المئوية: التجربة الرومانية، SEAL (صيف/شتاء 2004) صفحة، 31، 44، <http://www.efc.be/seal/journal.htm>
38. سوبرا، رسالة 35

- ibid .39
40. كريستينا ماند، مديرة شبكة المنظمات الغير ربحية الأستونية، مقابلة
تلفونية (24 مايو، 2004)؛ كريستينا ماند، "تنفيذ الشراكة: السلطات الغير
ربحية والعامه في أستونيا (25 مايو، 2004)
41. <http://www.emy.ee/alusdokumendid/concept.html>
42. <http://www.ngonet.ee/cfpbaltic/civilsociety/estonia/html>
43. مقابلة تلفونية مع مارييس بورمان، وزارة الشؤون الداخلية الأستونية،
الحكومة المحلية ودائرة الإدارة الاقليمية (25 مايو، 2004).
44. سوبرا، رسالة 40.
45. رسالة الكترونية من كريستينا ماند (23 اغسطس 2004).
46. كريستينا ماند، مدير شبكة المنظمات الغير ربحية الأستونية، مقابلة
تلفزيونية (24 مايو 2004).
47. <http://www.integracija.gov.lv/?sadala=11>
48. رسالة من اينز فايفار، نائب المدير، إدارة الدمج الاجتماعي، إلى
ماريا جيراسيموفا (12 مايو 2004)، فير هو "احد الأدوات الثلاثة لما
قبل الانضمام الممول من قبل الاتحاد الأوروبي لمساعدة البلدان طالبة
التقديم من أوروبا الوسطى والشرقية في إعداداتهم للأنضمام إلى الاتحاد
الأوروبي.
49. <http://europa.eu.int/comm/enlargement/pas/phare/>
http://www.integracija.gov.lv/doc_upl/SIP/rtf.
50. ماريوس نافادونسكيس، وزارة التأمين الاجتماعي والعمل، "نظرة
عامة عن العلاقات بين المنظمات الغير حكومية والحكومة والإطار
القانوني للمجتمع المدني في ليثوانيا" (19 مايو 2004).
51. <http://www.socmin.it/?-1025581663>
52. <http://www.nisc.its>